وقف

كتاب الضوء

T. C.
İSTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

شرف

٥-٩١

يا طالب العلم عليك جارحس
وغيرك راجل وانت فارس
يحشر الناس يوم القيمة عريانا
والعالم بنور العلم لا ينبش
وتوضع لكل نبي منبرا
والعالم تحت ظل العرش جالس

عدد اوراق والمباحث
١٥٠
١٧٢

بسم الله انبتكنو وبالله انسكنو وبعزة الله اسكن

الامالة ان تنحو الكسرة بالفتحة
ان تنحو الفتحة وتلفظ بالكسرة

٥٠٢٩

ان انتم انزل جن میدان

ابا من عندكم قلبي وروحي
انتم عندي اياتم الرتافي
فانتم واحد في العصر حقا
واني في محبتكم لباقي
ولا زالت محبتكم بقلبي
وان كانت نم او عراقي

ضو

قال النبي عليه السلام

العلم ليس من كثير التكرار ولا من دوران البلدان
بل هو نور من عند الله ينزل على من يشاء من عباده
صدق

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من احب العلم والعلماء لم يكتب خطيئته
ما دام حيا صدق رسول الله العظيم

الاعتكاف تنزيه عن امور الدنيا وتسليم القلب الى المولى

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Fatih
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 5038

امن العشق وحالاته

والطلق قد تطلق والطلق قد تبان
والبائن قد تطلق والبائن لا تبان تأمل

كلمة في الفقه
ان اعظم الحق الاولي في حاله

[illegible]

من اراد ان يرى النبي عليه السلام في المنام
فليصل اربع ركعات يقرا في كل ركعة فاتحة الكتاب وآية الكرسي
سبع مرات وقل يا ايها الكافرون سبع مرات والاخلاص ايضا وكذا المعوذتين الى قوله العوذ
وفي ركوعه يقول فسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وبعد السلام لا يتكلم بكلام الدنيا بعد هذه الصلوة
ويقول بعد السلام استغفر الله ... سبعين مرة ثم ينام يراه في اول الليل او في الثانية
او في الثالثة الى السابعة بعد هذه الصلوة مجرب ... وشرفنا بشرف القرآن
... عذاب الآخرة مع

دعاء قراءت

اللهم زينا بزينة القرآن واكرمنا بكرامة القرآن وشرفنا بشرف القرآن مع
والبسنا بخلعة القرآن وعافنا عن كل بلاء الدنيا وعذاب الآخرة
انه بحرمة القرآن وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين

بر كيشي بر كون كه نعمتك شكرني ادا ايتمك ديلسه
صباح ايله بو دعايي اوقيه اللهم ما اصبح بي من
نعمة او باحد من خلقك فمنك
وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر
اخشام وقتنده اوقيه اللهم ما امسى بي ديه

سئل عن بهلول عن تخصيصات ... شيئا فشيئا
بين البنين والبنات فاجاب ... للبنين
وللبنات ...

بيت
خلقي لا اتخالف اهل سوق ناهل السوق
والكرم ... ومالي ... السوق

بيت
من عاش في الشرفاء عاش مشرفا
وما عاش في السفهاء غير مشرف

سر المركب ووووو

حد المر و

اووووو

عدد اوراق بو رسالة ... حرره الضعيف محمد بن علي ...

ان حرف الشرط يعمل في الفعل وكذا اما يعمل في الظروف
لا في الاسماء لعدم مشابهة الاسم بالفعل وتعمل تعلق
في الظروف فيما كان كلمة اما نائبا عن الفعل جاز ان تعلق
الظروف فلهذا اعمل في الظروف خاصة لفظه فيكون
اسماء

وتلمه ان عند الابتداء ... وبعد القول فاسمع والدعاء
وبعد الامر والنهي وكلا ... وفي خبر لام ابتداء
... التسم وبعد ياصاحبي و ثم

قال النبي عليه السلام
الادب ارض والعلم نبات
فان لم يكن الارض كيف ينبت نباته

الفاعل لغة فاعل في اللفظ وفاعل المعنى نحو قام زيد وفاعل
في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو ...
وكفى بالله شهيدا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

امّا بعد حمد الله امّا كلمة فيها معنى الشرط فلذلك

كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم امّا زيد فمنطلق

معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانّما زحلفت الفاء الى الخبر كراهة

ان يوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء

لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين

احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف

كما يقال جاءني اخوتك امّا زيد فاكرمته وامّا خالد فاهنته وامّا بشر

فاعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم آخذا في كلام مستانف

من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوائل الكتب وبعد

الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم

ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية

والعامل فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل

تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل [illegible] على معنى اردت

بعد الفراغ من حمد الله ان اتلفظ ولا اتلفظ على معنى اردت ان اتلفظه

بعد الفراغ من حمد الله تعالى لان انّ تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها

نصّ على ذلك سيبويه فلم يجوز في امّا اليوم فانّي خارج ان يعمل في الظرف

خارج وجعله منصوبا بامّا وذلك لانهم يمنعون تقديم معمول انّ

عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع وامّا اذا قلت امّا اليوم

فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت امّا وان شئت اعملت

خارجا لعدم المانع وامّا اذا قلت امّا زيدا فانا ضارب فلم يعمل

في زيدا الا ضارب لانّ امّا لا تعمل في المفعول به فاذا قلت امّا

امّا كلام على وجهين احدهما ان يكون مركبة من ومن الحرفية نحو قولهم امّا انت منطلقا انطلقت والمعنى لان كنت وهذا من مسائل الكتاب ولا يليق استقصاء القول فيه بهذا الموضع والثاني ان يكون كلمة براسها كما في هذا الموضع

زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا عند

ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل الا

ما لخاصية تصحيح التعليم الممتنع تقديمه وقد نقل بعض المتاخرين

عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي

بدي فاني احمد الله يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادي

على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه متقدم عليه مع

وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال

اما لانها لا تعمل الا في الظروف وما ولا اعمال المظاهر آخر

وهو وقوعه في صلة ان وشي مما في حيزها لا يتقدمها قوله

جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين الملح

والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما

فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد كذلك النحو ان

استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل وبنصب المفعول

صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع

الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل

النحو مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله

لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة الاسم الفاعل الى معموله

على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف

والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه

ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب

بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون

الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم الفاعل

انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم الا
انفصال اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان ماض
نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان
الجعل النحوي في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما وتحقق وقوله
تعالى مالك يوم الدين الحديث وقع مالك صفة لله لانا نقول معنى هذا لا
يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال
او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او
الاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل
لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما وقد عمل
في الثاني وهو اما الكاف وحده او كالملح ان جعلناه اسما والجار

والمجرور

والمجرور مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة
فحوى الكلام واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة
غير محضة وهذا مثل قوله تعالى جاعل الليل سكنا فان
قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل
على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتاتى لك جعل اضافته
معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا لكن التزامه يكاد
يعد تعسفا من جهة المعنى والانتصاب بجاعل على الحال او
على المدح ولارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه قوله
مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل

ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي **قوله** لازال كاسمه
مسعودا هذه الجملة مع سابقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
ولا محل لها من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال و
مسعودا بدلا منه اى لازال كاينا كاسمه او مثل اسمه لازال
مسعودا **قوله** لما استظهره اى حفظ وقراء عن ظهر القلب
ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعا
مل فيها اردت اى اردت تلمبط وافق استظهاره والجملة
اعنى اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان اى
فان الولد الاعز مرادى تلمبط او مريدا انا تلمبطه واضافة
المختصر الى الاقناع يشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى
الى اسمه اى المختصر المخصوص بهذا الاسم كما فى قولهم شهرنا
ذات مرة اى مدة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل

لحفظ

فى لحفظ جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى يحفظه اياه ويحتمل ان
يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط عفره انه حفظا اتقانا
حفظا على انه تمييز اى احاط حفظه عفره ذاته فكذا اتقانا
معنى ولفظا اى اتقن معنى ما فيه ولفظه ومنه كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصولة والجملة الظرفية
اعنى فيه صلته لسلم مسند حصل او كان ومن البيان
له وانه اعنى من الخوف مستقر منصوب المحل على انه حال الاجلة
من الاسم الموصول او من المستكن فيه والعامل فيه اتقن
او الظرف المستقر اعنى فيه كان المعنى اتقن الذى حصل فيه وهو

من النحو انه اغنى من النحو وان كان حالا الا انه يغني غناء التمييز
في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق بينه في الغناء
رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني معنى ولفظا قلت
الابهام الرافع ايا النحو من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول
والابهام الرافع التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني
وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون باتقان لفظه
وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى غير ذلك من
الحاصل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله
ان الملظ اي اطعمه واذاقه والتلميظ تتبع اللسان بقية
الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه وتوابعه
قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل

العالم

العالم بتعبير الكلام حبرا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره
الجوهري في الصحاح قوله حتى يتعلق بطبعه من لفظ الحلو
من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق
ومن هو الاسم الموصول اعني ما يتفجر ولا يجوز ههنا ان يكون
حالا من الضمير المستكن بمن لان شيئا مما في حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت النحو بها تعاورتها
الائمة التعاور التداول ويقال اعتوروا الشيء وتعاوروه
اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة
ما فيها من الاشياء المعادة وانتصاب كراهة على انها
مفعول له وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل
متروك اي كراهتي ما فيها قوله ونبت عن كل منها الى

وقد حكى البيان ايضا اذ ذكر قوله الا ما لفعل المطلوب

هنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل من شي

اى لم اطو الا ذكر ما يدل بحذف المضاف واما مجرور على البدل

لية من غنى او من مسايليها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل

بالمسائل لفساد المعنى وكذا المحل باق فى قوله الا ما كان للزيادة تحريا

منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شيا قوله

ويبتنى بمغانم اى تغنيم والمغانم بمعنى الغنائم واما فيه الى

الام من باب خاتم وفضة اى مغانم من آثاره لان المغانم هى الآثار

اى الثمرات الحاصلة منه قوله وكبرته على خمسة ابواب

اى طويته وجعلته مشتملا عليها مستعارا من كسر الطاير

جناحيه اذ ضمهما للوقوع والقبض الباب الاول في الاصطلاحات

عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى

وكلا اتيناه حكما وعلما وما فيها نكرة مصدرية والمستكن فيه

ضمير كلا اى تنبئ عن كل تكرير ولا يجوز ان يكون موصولا لان

المنفى هو التكرير دون المنكر قوله استقلالا للمعاد انتصابه

استقلالا واستثقالا على انهما مفعول لهما ولانتصابهما على الحال

بمعنى مستقلا ومستثقلا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرير وهو

بمعنى المصدر دون المفعول لكن لما تقدم والمعاد اسم المفعول

والمراد بالصبى المتقدم ومثله اللام فيه للعهد او كل من يستفيد

منه واللام للجنس قوله غير مدخر انتصاب غير على الحال

حال من ضمير المتكلم المتصل باستصعبت وجاز مدخرا بالدال والذال

والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اذكر وادكر

قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة

لفظة كل منهما غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض للاحاطة

الافراد والموقع موقع التعريف والتنوين انما يكون للحقيقة

لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها

وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى

معنى التي هي الاشارة والعقد والنصبة والخط وقد اعترض بان

المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب

بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا

به حكما والمنوي في زيد ضرب كلمة وان لم يكن ملفوظا حقيقة

فهو ملفوظ حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تأكيده والعطف

عليه وغير ذلك القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز بها عن

المهملات المشاركة للكلمة في كونها الفاظا وذلك نحو مخب وجسق مثلا

ونحو ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني

اللفظة والدلالة يناسب ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة

الى ما يشاركها فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه

القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفردا وقد احترز به

عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين التعريف والذات مع الادمية

فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره جار الله العلامة فان قلت

أليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في لفظة قلنا

ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورته

العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق

اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظة فلا بد من التعرض

لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت و

ضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت

اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد

لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل

على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين

بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك

جائني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه

اذا كان علما كان معناه متحدا فاذا اتحاد المعنى مع تعدد اللفظ يكون

ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ

فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله ف

قول من قال ان الحد منقوض لانه يلزم من اسم الا وهو ينطوي على معنيين

احدها

احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير

وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا

تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من

اللوازم الداخلية او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع

وليس كلامنا فيه فان قلت اليس الغنية تحصل عن ذكر

المفرد بالتنكير او التعليم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الا

فرادة فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا

نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ

على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء

المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى لم يكن

مفرد او مركب غير مفيد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثل [illegible]
وقد ذكرنا انه يخرج بقوله لفظة القيد الرابع الدلالة بالوضع
قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشؤم
وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن اخ
فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك التقيد كلمات ولقايل ان
يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى
ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان
كان الثاني فدلالته اما بالوضع اما او بالطبع على معنى معين لا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف

له دلالة

له دلالة على المعنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الد
لالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق [illegible]
الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة وان كان اللفظ خطا
فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد وان ذكر الوضع لابد منه
فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف وانما دخلت الفاء
في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدا متضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا
تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون
اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموا
لهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم الاية وقوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظ دلت على معنى مفرد من قبيل الثاني فان قوله

حسن فاذا لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما تحدث
عنه واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان
قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما تحدث عنه
من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باللازم الشيعي
ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان القائل
ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانهما في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما تشف الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرفية
ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل
فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع
كون الشيء

كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما تحدث عنه فان قلت اذا كان يتصف
معنى الوقت والمكان مقيدين بالقيد المذكور فقد يشتمل معناهما
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا
فعلى هذا ان يكون عامة الافعال اسما لكونها مشتملا على معنى المصدر
والمصدر مما تحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل اراد بهذه
الامثلة الذي منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى تقوم
بذاته كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا
كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته اللفظية دخول
الالف واللام انما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على
ما يجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان

مما يدخل الفعل نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب
له اعتبارات ثلاث ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وان
يظهر تقديرا او لا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب
عنه نحو مررت بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان
في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت
بمن عرفته واذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع
في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب با
لاولين دون الثالث الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذى
وما غيرها انه مبنى مع كونه في التقدير مرفوع المحل او منصوبه او مجروره
فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية
قوله والتنوين انما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل
على الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد و ذلك لا يتصور الا في الاسم
ومنع ان يكون الا في الاسم اذا العرف

لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به لقلته وندوره والذي
يتجمع على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع انها ربما في الصفات
بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى **قوله**
وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف
الجر انما يدخل على الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها
الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها
الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما
لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم
ومن ثم لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان
نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم جعل في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا

واما فرقها بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين
فمعناه افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور
ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ
كان كذا وكذا والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتاب
وقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل العتابا [illegible] واصابا
فحذفت حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي اللاحق
يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الا
صل مخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقوله التنوين
يختص الاسم ذا والثلاثة الاول دون الاخيرين فقوله والفعل ما دخله

قد والسين

١٥

قد والسين وسوف واعلم ان للفعل حدا وعلامات فحده على ما ذكره
الزمخشري وغيره هو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخولها بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي
من الحال نحو قد قامت الصلوة ولتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي والمضارع ومنها دخول السين وسوف
وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال فيمتنع الا في الفعل والاستقبال
فدخولهما ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف لغات
تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم ولما يضرب وانما اختص
دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص الجر بالاسم على ما
سيجيء من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت
واكرمنا واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص

بالافعال ان تتكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو
كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل ولم يتعرض
لذكر البارز ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع
الغوي في اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول الا هذا الا الضمير
البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد ا
تصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع
ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي لان الحس
يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز بها عن المجرور
والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم
والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد يتصل بالحروف
نحو انني وانك واخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانه كاف

قلت

قلت الضاربك والضاربه فالضمير هيهنا ضمير المنصوب عنده على ما
يجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع
البارز من نحو هاتوا ونحوها مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء
الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها
من الحرف ضماير مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الا
عراب كالكاف في اياك وهاك وارايتك والتاء في انت وانما
اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضماير
لفاعليها لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما في الافعال وا
ذا كانوا يقولون يا هولاء ملكم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك
اسنادهما الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن
وانما الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الوا

في اكلوني البراغيث وفي قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا
على احد التأويلات الثلاث ومنها لحوق تاء التانيث السا
كنة او احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو
مسلمة و قايمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت
ونعمت وبيست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله**
وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر ويسمى الماضي و الماضي هو الدال
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح
وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيها فبالحرى ان يبنى ولا تعرب واما سبب

بنائه على

بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة با
لاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل
قايم فتفضل بالحركة على الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه
والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب
ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر
لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختير الفتحة
من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الآخر الا عرض
ما يوجب سكونه او ضمة اما السكون فعند الاعلال نحو دعا
ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت في اصول التعريف ان الوا
و والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا
الالف

لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربتُ وضربنا و
ضربنَ وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالى الحر
كات الاربع فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل
كالجزء من الفعل على ما يجيء وأما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا
لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدًا قوله والثاني
ما يتعاقب على اوله الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الز
وائد على اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع
وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن
المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة على هذه
المعاني جريا على سَنَنهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او

عن بعضها

عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها لبناء الابتداء
بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا ولم يبدلوا الاصل اخف فأسندنا
الى المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي
الى الاستثقال لان الفاء ربما يتبع واوا فلو زيدت عليه واوا اخرى
ثم دخلت الواو العاطفة لادي الى اجتماع الامثال وكانت تشبه
نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث
وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب والتانيث
لكونها علما للمخاطب والتانيث في الماضي ولا امكن الفرق هنا
باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا لاختلاف الماضي ولم يمكن ضمها
ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة فيقول تِعلم بالكسر

ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها او الافراد وجعلوها
للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا
تزاد في اول الفعل فوجدوا الْيق الحروف بذلك الموضع النون
لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها الحروف شبيها من حروف المد
واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت
فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزوايد دون الماضي قلنا لان
صيغة المزيد عليها تبعا للمجرد والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان
الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق قوله وسمي المضارع انما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما
اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وحروفه نحو

ضارب

ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه
احدها انه شايع فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل
ثم يختص باحدهما بدخول اللام والسين او سوف كما ان اسم الجنس
شايع في امتيه ثم يختص بواحد بعينه بدخول اللام العهد وثانيها
انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول العوامل وثالثها
انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين
ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلي وزيد يصلي
واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد ضارب
قايم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما

نحو ان زيداً لقايم وان زيداً ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل
الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعاً واعرب بوجوه اعراب
الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه
ان شاء الله تعالى **قوله** واذا دخلت عليه لام الابتداء
خلص للحال يعني في قولك ان زيداً ليفعل مخلصة للحال فان
قلت اذا كانت اللام للحال بمعنى اللام نحو فكيف جامعت
حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله ولسوف
يعطيك قلت ان اللام يفيد التاكيد والحال وفي الآيتين قد تجرد
لمعنى التاكيد ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف
مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض منسلخاً عنه
معنى التعريف فلهذا اجيز نداوه مع ان الجمع بين حرفي التعريب وحرف

النداء

النداء ممتنع ولذا قطع همزته نحو يا الله **قوله** والثالث الموقوف
الآخر ويسمى الامر نحو انصر اعلم ان صيغة الامر للحاضر تؤخذ من
المستقبل لا لمخالفة بين صيغتيهما الا ان ينزع الزايد ثم بعد ذلك
ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء
بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تحرب حرب وتحاسب حاسب وهذا في قول من
مشتقا على طريقة افعل اي تشتق من مضارعه كاشتقاق افعل
من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم
تاكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤوا بالامر على الاصل
تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من
المزيد فيه واما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين

في فعل المتكلم نحو أكرم وقد حذفوا من الكل اجراءً للباب على وتيرة
الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون
لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في
البناء السكون وانما أُعرب منها ما أُعرب وبني منها على الحركة ما بني
لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء نحو الاسما والامشابهة بين فعل الامر
وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على اصل البناء
والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كاللام
في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراة النبي عليه السلام فبذلك
فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب الايجاز التخفيف فيما
يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلب همزة الوصل

وابتداء بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب في المضارع
وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كان العلة
ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قولهم في قد
كل فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضا
رعة محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الا
عراب منتفيا وهو المطلوب فصل والحرف ما جاء لمعنى
وليس بعد اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذكر ان
الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا
عبرة للحروف على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل على الا
نفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا ساير الاسماء الحروف
لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الا
نتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان

الحروف صح

هذه الحروف فقد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن
عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال
اذ لا يصح ان يقال من فقط كما يقال الابتداء او واقع وعلى هذا سا
ير الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا
قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلاثة يسمى كلمة
فاعلم انه اذا ائتلف منها فعل واسم او اسمان وافاد اسميا كلاما
وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك
لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه
والاسناد لا ينعقد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل
ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرف ان دلالة

الحرف

الحروف صح

ليست بدلالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الا
سم والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل
لان الاسم هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال
على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا
بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الا
سناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم
ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على
ان زيدا اخوك في تاويل هو اخيك وعمرو غلامك مأول
بمملوك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلاثة شرا
يط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم وان قم
والثانية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة

كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او
الاضافة او التقييد اعنى التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد
او غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله اذ الّف اشارة
الى الشريط الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلمة وقوله
اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريط الثانية وقد احترز
بها عن الاقسام الاربعة المشار اليه وقوله وافاد اشارة
الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والاضافة
والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق على ما يطلق
عليه الكلام بالترادف بين النحويين فوله والجمل
اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول
ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية

السكوت

السكوت عليهما او يخرجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك
والثانى هو الجملة الشرطية نحو ان يأتنى زيد اكرمه والاول
اما ان يكون المسند مقدما على المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون
موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثانى هو الجملة الاسمية
نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يتقدم المسند
ظرف او ما جرى مجراه او لا الثانى هو الجملة الفعلية نحو ضرب
زيد واقايم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو
نحو فى الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندى
مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف
مقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلت
الجواب عن هذا مبنى على مقدمة وهى ان الظرف المستقر

أعني السادسة مسند الفعل لا يخلو من أن لا يعتمد على أحد
الأشياء الستة التي هي المبتدأ أو الموصول والموصوف وذو
الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله أو اعتمد والثاني
يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقاً لأن الظرف
ههنا النيابة عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد اعتضد بالاعتماد
وذلك نحو قولك زيد في داره وجاءني الذي في الدار أخوه ومررت
برجل في كمه كتاب ولقيت زيداً عليه جبة وشي وأفي
الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف الذي
لم يعتمد قبله على شيء فالاسم الواقع بعده لا يخلو من أن يكون
حدثاً أو غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند أصحابنا
بناء بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم متحمل الضمير

وموضع

وموضع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال
فإن ارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير هو
معه واقع خبراً له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالظرف
عليه مثله إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لإعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم
الأخفش منا في المسئلتين أعني إعمال الظرف وإعمال الصفة
من غير اعتماد هذا إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير
حدث فإن كان حدثاً فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وإن لم يعتمد
الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف ومنه
قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض إذ التقدير ومن آياته
رؤيتك وقوله تعالى ومن آياته أن تقوم السماء إذ التقدير
قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في
اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وموضع

فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا
ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال وجودها
فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال
لذلك ان يؤكد وشيجة التماسك بينهما بمزيد ربط وذلك
عند كونها جملة واما عند كونها مفردة فلولا انه اعرب
لفظا عليه وتعلق معناه بما قبله لم يفتقر الى تعلق
آخر ثم ان للحال كما اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال نحو ما امامه ... الاول
فهو ان يكون صفة منتقلة والمراد التجدد اللهم الا في الحال المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا فلا ينحرف عن ذلك الا بتأويل واما النهج في الا
ستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف النفي ولا يكون فعلا نحو
جاءني زيد راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل
غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت بساق
هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابط يجمع

بينهما

بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها
يتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها تحقيقا فاذا مهد
فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي
الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل
الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه
راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده
الى بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية
نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وجبت هنا لانحرافها عن اصل
الحال وعن نهجها في الاستعمال معا اوجب اللهم الا ان يكون
الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا
ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال

تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فكذلك الفاصل
هنا لتخلل بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخ
فعلها من ان يكون مضارعاً او ماضياً اذ الامر لا يتاتى
وقوعه هذا الموضع لكونه طلبياً غير ثابت بنفسه فمحال ان
يكون ثابتاً لغيره فان كان مضارعاً فلا يخ من ان يكون مثبتاً
او منفياً فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو
جاءني الامير تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفياً فقد
جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال
فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضياً
فكذلك يسوغ الامران لانحرافه عن نهجها او لا بد فيه من قد ظاهرة
او مقدرة مثبتاً وكذلك من صرف النفي اذا كان منفياً نحو
وقوله تعالى جاءني زيد قد ركب او وقد ركب او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعليه اقول لكنت اسعى في امر لا اعاني

كان

كان يغنيني الشيء او وما كان يعنيني واما الظرفية فالظرف
فيها لا يخ من ان يكون عاملاً في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او
في اسم مظهر بعده فاما الاول فبغير الواو البتة لانحطاطه عن رتبة
المفرد بل هو هو وعند بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة وذلك
نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فيشيع فيه الواو وتركه نحو
جاءني عمرو زيد على كتفه وذلك لما يجاذبهما من تشبهي الجملتين الاسمية والفعلية
لفظاً ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال
جاءني زيد ان تسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك لجعل الجملة
الشرطية خبراً عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأل
يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك كما في الخبر او الصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن

الخبر يصرف الى نفسه بما وقع بعده ما فيه اوفى صلوح لذلك وكلا

الموصوف لما بينه وبين الصفة من الاشتباك و لاتحاد المعنوي

حتى انهما قد جعلا شيئًا واحدًا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع

عن صاحبها حكمًا ولذلك تسمى فضلة فلم يسوغوا وقوعها جملة الا

الابعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة

نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد

ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها

ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك

ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا

الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالامر

بين المتناقضين نحو قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم

ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان

لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرطية

حقيقة وقد ذكر الجنزي في مسائل العشرين بان الواو هنا للعطف

دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اشتمتني وان

لم تهني وان اهنتني محتجا بان المستقبل و المستقبل لا يقع حالا الا

والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد

ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق الا دلالة على الاستقبال

واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لانخلاعهما معنى الشرطية

فليجز في الواحد على ان قوله ان المستقبل و المستقبل لا يقع حالا ممنوع

اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه مسئلة

الكتاب ومررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا

الصيد به غدا الا في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله

آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اى مقدرين التحليق والتقصير

فصح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا وفي الجملة فهذه هي المواضع

الستة التي ذكرها المصنف بان الجملة فيها تقع مفردا

وبقي أشياء أخر هي كالمتشعبة عن هذا منها المفعول الثالث
في باب أعلمت نحو أعلمت زيدًا عمرًا يشرف أبوه أو أبوه أو
أبوه شريف أو إن تأته يكرمك أو عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل يشرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
أو لا رجل أبوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة
قولنا إن الجملة إنما تقع موقع المفرد إذا كانت خبرا للمبتدأ قبل دخول
العوامل اللفظية أو بعده أو صفة للنكرة أو حالا أو قد يظن أن منها
الجمل المضاف إليها أسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد وإذ الخليفة
عبد الملك وليس بصواب لأن المراد بالجملة في هذه المواضع هي الجملة
الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف إليها
أسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لأن الجملة الحقيقية لا تقع
مضافا إليها ولهذا قالوا إن المضاف إليه في مثل هذا الموضع مصدر
حقيقة دون الجملة قوله فيلزم فيها ضمير عائد إلى الاسم في السبب
الأول في

في اشتراط

اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا أو تقديرا ظاهر لأنه لو
لا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعليق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا
أو وصفا أو حالا له فإن قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن
ضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
نحو قوله تعالى قل هو الله أحد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد
وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا أما الأولى
فلأن الحال الجملة المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون إلا جملة أو الحال المفردة
لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو ومقبلا
فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد أصلا وأما الثانية
فلأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد ألبتة فالجملة الواقعة خبرا له
لا تكون واقعة موقع المفرد والحاصل أنا قد حكمنا أن الجملة الوا
قعة موقع المفرد أي الواقعة موقع المفرد في هذه المواقع
فلا يلزم من هذا أن كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة

موقع المفرد في السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريانها
مجرى الظرف لانعقاد التشبيه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت
اخلوا آتيك والجيش قادم كان المعنى آتيك هذا الوقت والظرف لا يفتقر
الى ضمير عائد منه الى ما تعلق به فكذا ما جرى مجراه واما الجملة بالواو
فمعه ضمير اعني ضمير الشأن فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لا
نها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي موضع المعنى فجرت مجرى
قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما
قوله وسترى ذلك وعد ببيان هذه الاشياء الستة
لا بتفصيل وموضع الجمل ههنا ولقد الذي بسط عذري في بسط
الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل
المنتخب عنه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني فيتضح بوجه معلوم
من اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد لم يعلم غرضك

أتتعجب أنت من حسن زيد أم ناف للاحسان عنه أم مستفهم
عما هو الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء فاذا نصبت
زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان
المراد منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن
علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه مأخوذ من عربت
معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازال
له اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر
الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب علم احوال
الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل
ولهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد الاختلاف
آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف

او لم يقل الاعراب الاختلاف آخر الكلمة

في آخر الكلمة من ونحو في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل
فان مثل ذلك الاختلاف لايكون اعرابا لان الحرف لاحظ لها
في الاعراب وانما الحركة في نون من لالتقاء الساكنين قوله
وما في آخره الف لايظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير
التثنية والجمع على حدها لايخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتل
الآخر فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع
الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة
مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في

عصا

عصا ورحى القفا والعراب بمعنى لا لتعذر للحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء ينظر فان تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل
الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات لعني كسرة
الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم
ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي ومررت
بالقاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلث نحو هذا ظبي ورأيت ظبيا ومررت بظبي وان كان آخر
الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو
دلو لم يقع في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو ما قبلها حركة

وقلبهم واو دلو وحقوه الجمع على افعل نحو ادل واحق بما تحقق

قوله واصل الاعراب بالحركات هي التي جعلت دلا
يل الاعراب ولذلك تعدل عنها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك
في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا انها كلها
محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل
ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذف
فرقا بين المشتق وغير المشتق اولى لما فيه من الثقل المعنوي
نحو معنى الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور الزاما
فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة اذا
كانت للتخفيف اذ المتضمن معنى المضاف اليه فقد صرح بما تضمنه فرد

ما حذف

ما حذف منها لاجل الثقل واذ ارادوا المحذوف فلم يثبت لهم
ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها
عليها فلم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح
ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما يتوقع من اعراب
التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما يجي فاعربوا الاسماء
الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة للطباع
الى ايقاع الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا
كالمتوحشين بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا بهذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية
في كونها فرع الواحد فقالوا جاء ابوك ورايت اباه
ومررت بابيك ولهم في ذلك مذهبان احدهما انهم حذفوا حركة

ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما
فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا
فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور كما في ميزان
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو
في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته فقلبوها الفا في حال النصب
لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا
ففيه النقل حال الرفع والقلب حالا والنقل والقلب حال الجر
وذكر جدي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر
وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف
وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة والالف

الضمة

الضمة ضمة ومدة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليهما بشطرها
بالحروف الزوائد على الحركات بشطرها واختصوا هذه الستة
دون سائر المقتضيات للاضافة لحذف الاواخر لانها
اطردت ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال
يدان لان الاقيس يقال في الواحد يدى ومن العرب من يجعل اعراب
هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضاف نحو
المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنو وفمه لغتان
مشهورتان وكذلك حمو وحمو وفو وفم وفي الحديث فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم
تبذن فاى حمتها وجاز دها وفي الحديث الاحموها الموت وقولهم ويصنع ابو

من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا

وفي الجر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء واصل فم
فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حروف العلة
لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين
ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما اضيف
رد الى اصله لذهاب موجب ابداله ومنهم من يجعل
هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما
يقال عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لا ولو
رماه بابا قبيس وارد على ذلك ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت
الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع
نحو ابي واخي ولم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل فمي

في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما فوه فانها لا تضاف الا الى الاسماء الا
جناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة الى الوصف باجناس
على ما يجي ونحو اباذو وذووه اوذوتها وذوكها شاذ والثاني التثنية
والجمع الصحيح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
الاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما
جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية والجمع بالواو والاشتركا في
الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد بهذا وواحد بذاك واشتركا
في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو
ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاص السالم بالعقلاء
الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر استعمالا
والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو ما كان اخت الضمة

أدل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والألف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فإن قلت فهلا جعلوا الألف في التثنية علامة للنصب لكونها أخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الاشتراك بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة إذ المناسبة بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم أولى فلما جعلوا الألف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها أخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها أولى بالتثنية لما مر ثم لما لم يبق للنصب علامة منها فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه أحدها أن الجر لازم للأسماء والرفع لأنه لا يدخل الفعليتين بخلاف الرفع فالحمل عليه أولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين بالأسماء والثاني أن الجر أخف من الرفع فالحمل عليه أولى لكونه مطلوبا والثالث أن بين النصب والجر من التآخي ما ليس

بينه وبين

بينه وبين الرفع لاشتراكهما في أن كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو جزت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع أن النصب إلى الجر أقرب منه إلى الرفع في المخرج فالحمل عليه أولى وفي ذلك لأن النصب من أقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم إنهم اختلفوا في هذه الحروف أنها حروف الإعراب أم دلائل الإعراب أم نفس الإعراب والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهو أنها حروف الإعراب فالألف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد أي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب أو المجرور من زيد وأما النون فيهما فهي عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فإن قلت إذا كان الألف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فأين حاجته

تدعوا الى زيادة النون بدلا من الحركة قلت ليس هذا معنى قولنا الا في
الاعنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة
بل معناه انه بمنزلة الدال في اختصاص الضمة بالفاعلية في بعض
الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة
الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت البست الغنية
قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين قد يتحدان في بعض
الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق فيه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامان و
المعلين معا ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع ان الجمع
والمصطفين معا اصل في النون ان يكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة

بنائهما

بنائهما فاوثر بنائهما ما هو ابعد الحركات من المعربات وهي الكسر اذ قد وجدها
على لا تدخل نوعين من المعربات وهما الاسم غير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل
الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون
التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها
الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما للتوالي الاجناس واما للخروج
من الضمة الى الكسرة فخففت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى
مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان
كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان
القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصا وعصا زيد الا انه شبيه

بالى وعلى للزومهما الاضافة لزومهما لما يدخلان عليه من الاسم فقلبت الفهما ياء مع
المضمر دون المظهر وقيل كلا اخو بكل في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع
اذ لحظ الالف وعليه في الرفع فيحمل عليهما وتقول في النصب والجر كليهما
كالتيهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران
الى ما يدخلان عليه وراوا الضمير ايضا يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان
يكون مستقلا بنفسه وطلبا الى وعلى على الضمير المحوج وكان الاول في افادته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا
كاسم واحد وعلموا ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا
الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى
ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا علامة لتدل بها على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد

لانها المتوسطة لاحتياجها الى ما بعدها

كثيرا

كثيرا او اوسطها كسيد وميت ودبل وعيب فيجوز ذلك واذا لم يوجد الا
متزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم لكن قد امكن نصبنا نصب العلامة فيها فعلوا
لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني وهو ما ذكره المحققون
ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم
المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على اعتبا
ر حقهما وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الا
صل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل و
هذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه كحكم العصا لفظا اي كما ان
لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال
ان قوله لفظا احترازا عن الخط فان حكم كلا ليس كحكمه خطا
اذ ليس كلمة حكم العصا

العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الرحى كلا
اختلاف فمن جعلها عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان
القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي
حال النصب والجر يكتب بالياء لقربها بعرق الى الياء في الحالتين

قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة
مواضع من التثنية والجمع كما ذكرنا اما جمع المؤنث بالالف
والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل
وهو المذكر وان لم يتم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك وكم لهذا
نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر بشبهه
الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان يقوم مقام الكسرة
الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجيء من بعد

ان شاء الله تعالى قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة
النون في تفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض من
الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الا
الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان
هذه الضماير بعدها وحيث كونها على وجه واحد ولم يمكن
ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا
اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها
في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا حرفا
تشبهها وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال
فاستوثر بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة
التي

هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذا البوا في
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام
مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت
من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات مأخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة
وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت
بالجزم حذف الحركة فقيل لم يغزو لم يرم ولم يخش و
اثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا
الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت

الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناع الالف عن الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن
في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
الاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما
لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون
حركة آخره وسكونه لا بعامل اوجب كل بل مبني عليه الحكم
قوله ثم المعرب على نوعين منصرف وانما جعل التنوين
علامة للانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع
بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين

قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر اعلم ان لهم مذهبين

النحويين وهو ان غير المنصرف لمشابهة الفعل وكان التنوين علامة

التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياها لموجب الشبه

ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه تابعا للتنوين لاختصاصهما

بالاسم وقد حصل لهما ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة

والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انهم منعوا بشفاعة التنوين

انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو

كان من قصدهم منع الجر على الانفراد لما اتوا به حيث امنوا الحاق

التنوين ولهذا آثروا على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين و

المذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان

الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الاعراب الباب لمشابهة الفعل

منع التنوين

منع التنوين الذي هو علامة التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب

وهؤلاء آثروا الواو على مع وقالوا منع الجر والتنوين قوله

وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارات صاحب الكتاب

وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء

وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا

والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس

يدل على الحركة فقط بل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا

قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص

من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال

احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد

وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام

اختيها و نابت عنها العلمية او جنت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى
الذي لاجله سميت نصبا قيل وكانه في موضع الجر مفتوحا ولو قيل
منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال في موضع الجر
منصوبا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل
لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما
سياتي من بعد وكل واحد من هذه الاسباب التسعة ثان
لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع
التذكير لمجيئه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة
فرتبته اذا متقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء
مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك

فرعية

فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته
وكذا العدل لتاخيره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب
مقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما
عن الواحد والمفرد واما الالف والنون فمن حيث مضارعتهما
المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث
اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منهما امتنع الصرف
وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل
فرع وهذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد
فلا يمنع الصرف اذا لم يتكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين
الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب

الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما ذكر فيه
احد عشر اسما خفية حالة التنكير انما منع هذه الخمسة حالة
التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وزوال التعريف اما في
افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل
اكثر منه في الاسم واما فعلان مونث فعلى فللوصفية والالف
والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء في وجه المضارعة
ان الالف والنون هنا زيدتا معا كما ان الالفين كذلك
ثم ان مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران
وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر
وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون معا كما لا
تجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان

فعلان

كان

فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة
وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
وجهين الاخيرين حيث كان مونثه من لفظه ودخله التاء فان سمي
به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه من وجوه المضارعة
وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف
واما المعدول فنحو احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومثلث
ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين
وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول
عنها بدليل صرف نحو مررت بنسوة اربع وحيث كانت صفة
عارضة فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول

ثم

وثلاث

والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول
عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة فالتوصيف اي بالمعدول يشبه
التوصيف بالاسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد
بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدول فلا تستعمل الا
وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتوثر الا ترى لا تقول ثلاث رجال
وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل
الا وصفا اذ لا يقال ثلاثة ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة يعني
ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يوثر الوصفية والا لوجب ان لا يقال
مررت بنسوة اربع اربع غير منصرفين للوصفية والوصف والوزن
قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد منهما وحده
فبالحري لم ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف

ومنعه

ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلاث
فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا او زعم
بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة
وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا
من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة في المعنى واما ما فيه
الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان
او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم
التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل
ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث ثان
وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت
البنت التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تتنزل منزلة سببين قلنا

اما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى

وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة

التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى

وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها

طرفا بعد الف زائدة وانما نجعل الهمزة منقلبة عن الواو والالف ولم

نجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى لارتفاع المانع وهو كون

ما قبلها الفا فلم نجعل الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء

لانكسار ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت

الياء الثانية منقلبة عن الالف الهمزة لما كان يا خطيئة الثانية لوجب

ان تظهر الهمزة في شيء من هذا النوع نحو صحارى على مثال هجا ئع كما لزم

اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فان قلت اذا كانت التانيث

وخطية بالادغام بعد قلب الهمزة ياء

مما الثانية

44

هي الثانية والاولى ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى

قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا

عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين

للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما

الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع

سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به

آخر مخالف له من الاسباب التسعة وانما يقترن به معنى هو كا

لتكرار او تكرير على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه

جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم و

الجموع الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما وما كان على مثالهما

من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة

جمع سوار

والى هذا اشار المصنف حيث قال كاساور واناعيم

ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم

واساور ونعم وانعام واناعيم تحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل
عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية
والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى **قوله** فان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كالصياقلة وانما صرف بعد الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجمع واشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية **قوله** فلما كان
ثالث الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر وانما نون نحو جوار في حال
الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثل فواعل لانه جمع وبناء
ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة
قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد
الزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل
فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف

الياء حذفا لانه ما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على
مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب فلم تحذف لانك تقول سألت
الوادي بالوادي لا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي لان
الياء تستحق الحركة في حال النصب فجرى مجرى الباء في ضارب فيكون
جواري كضوارب ولا يكون للتنوين اليه سبيل **قوله** وسنة
حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت
العلمية واذا زالت العلمية لم تبق العجمة سببا مؤثرا لكونها
مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما
شرطت فيها العلمية لان الاسم اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان
ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة النكرية فلا يعتد
بها فغير مؤثرة فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرندوان

لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فاذا خلوا اللام علما او نقلوا
منها تصرفوا في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا اما فيه الف ونون
مزيدتان ونظر ما ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف
للعلمية والالف والنون فاذا انكر صرف لزوال احد السببين وكذا
ما فيه وزن الفعل ومثله ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما لم ينصرف نحو
احمد وان كان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص
به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب ونحوه ان وزن
الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما قال

عدلا عن عامر

عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين
لوجب ان يكون كل واحد اسما مستعملا للنكرة وليس في النكرة شيء
يسمى عمر واما زفر في قوله يا بن الطلاقة النوفل الزفر واي صفة كذا
وليس بمعدول فلو سميت به فرهط صرفته وعمر اذ تمنع
منه لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه
عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا
نحو طلحة وسعادة فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث
التانيث في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما بالتاء الا اذا
كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف
وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار للزومه اي لزوم التانيث في الصفات
المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة

ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة
لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد
واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن
الفعل فلما سمي به زال الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت
له من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة لانه يجري على الحكم الاصلي بعد ان
دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظرا في هذه الاخفش في المسئلة
فسئله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصف والوزن
فقال لانه الاصل اسما منها فالوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض
فالزمه ان يصرف احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة
واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان
ابعد من الصرف ايضا لبقاء السبب المنكر واما افعلان فعلى

ولازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة و
فالظاهر انه خطا وقد وجد في بعض النسخ سلمة مكان
سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان
اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف
نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب
فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف
فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيبويه وبعد ويجوز في معدي كرب
ايضا ان يضاف الاول الى الثاني ويجوز في الثاني حينئذ الصرف وترك
على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب والا
حوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
الا نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لا ينصرف

ايضا

وكاحمر حذو النعل بالنعل واما اجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه
قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن لبنو الاحاد نظير فان نكرته لم ينصرف
ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة
بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد
التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى الا
صل **قوله** والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه
نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط
قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف والقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة
فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس

فلا يعم ثبوتها

فلا يصرف ثبوتها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل
هي الاولى قال الله كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ماه فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور
في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيه
الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان
واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم
امراة وفي ذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرا
ئهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي
بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف نحو حبارى
ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
جمزى بمنزلة حبارى ولم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة

لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا
نحو قدم مجرى عناق فلم يصرف حال اسم امراة وان سميت رجلا به صرفته
لان الحركة وان تنزل منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في
منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه
تنزل منزلة تاء التانيث لم ترد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل
منزلة التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان
ههنا على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف
سميت به رجلا ام امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف
لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث
قبل تسمية المذكر به الا ترى انا لو سمينا باسم رجل منصرف حيث لم يكن
اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع

العرف اذا كان

الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله
ونحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء
فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل
ثلاثي مجرد عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر
عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على
الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه
مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال
ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي وانث
الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل كما
في هند ضربت وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه في معنى
انزل ثلاث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي للجماعة

كذا اذا الاعلى قصد تكرير الفعل وجمعه ثلاث مرات ونظيره ملوكن
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ونظيره القيا والمعنى الق الق قال فلما عدل عن انزل استعمل
في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما ومؤنثا لم يكن معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون
معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجور وحماد للمحمدة وهي ايضا علم
الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احدهما وهي الحجازية
البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر من حيث شاركتها في
الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتا

والعدل

والعدل فان تكرر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه
لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى على ما
البيت الذي انشد اذا قالت حذام فصدقوها لجيم بن
صعب لامراته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث
فهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل
فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوي
الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامراة ثم تعدل عنه هذا قال الامام عبد القاهر وانما اختص بالنداء
لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس
بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة

قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام انجرّ اعلم ان الجر فيما لا
ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول ان
المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بتبعية التنوين
انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين
واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوط
الجر تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود
لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاقة بغير محل واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع فالجواب من هيهنا لوجهين احدهما ان يقال
ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال
دون جميعها لئلا يجرى اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر
في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخله الاضافة او لام التعريف

خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه
لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال
ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين
لان اللام والاضافة اشد تغيرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة
معرفة بخلاف حروف الجر فانها لم تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد
بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال
الى الاسماء فهو كل هو ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانه معدو
في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف
هذا اذ هو من جملة الاسم والحد حروفه **قوله** والمبنى ضربان لازم
وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمشابهته ما بني وبينهما

لا تمكن له غيره اعني الحرف او الفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن حالة
الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على
وجه لفساده طردا وعكسا لان المثنى للمفرد بلا التي لنفي الجنس تتضمن
معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب يشبهه المتكرر الحرف
والعجز تضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس مبني بناء لازما واسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم
قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة
لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار زيد ام في السوق ام في المسجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهلم جرا وكذلك متى لانك اذا

قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا كان
قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج
غدا اخرج غدا وهلم جرا وكذلك كيف وانه يتضمن معنى حرف الا
ستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون
للمجازاة **قوله** وما اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات
بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفا
واما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب
من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها **قوله** والعارض
خمسة اشياء واما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب
فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا حال
النصب والرفع واما حذف الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل

فبنى على الكسر ابقاءً على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب ومن ثم فبنى ما وقع مو
قعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما
بنى على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح
لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد
ولا على الكسر لالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اجتزاءً بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع
كاف الخطاب اذا المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه
بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما

النكرة

النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما
بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار
وبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة لتناسب عمل لا عمل ان
وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بنى الاول لتنزله
من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوب بعد الخصوص هنا واما نحو
بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما
ما حذف منه المضاف اليه نحو حيث من قبل فانما بنى لان الاسم اذا
حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرا فيه
والاضافة معنى من معاني الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من
قبل زيد كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن المعنى

قيل ح

معنًا فيها وانما بني على الضمة جبرًا للمحذوف منه باقوى الحركات وبني
على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه في حال الاضافة نحو قبلَ
هذا ومن قبلِه فلم يُبنَ على الفتح والكسر ابقاءً للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية **قوله** والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام استحقا
الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الا
عراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناءً عارضًا وذلك مع لحوق
نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لتشبيهها بالماضي نحو
فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانًا
بان الاصل في الافعال البناء كما صحح نحو القود تنبيهًا على ان اصل باب
يوجب وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلةً او خفيفةً على الفتح لانه لما اتصل

هو الزيادة

به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو **قوله** واعلم ان
هذه الكلمات منها ما يَعمل ويُعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم
بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا
فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة
ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاملة والاسماء الغير المتمكنة
الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع
واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المص وظن
انه غير واقع متوهمًا انه لا يتصور معمولا فيه الا ان يكون عاملا لان
المعمول فيه اما الفعل المضارع والاسماء ولكن كل مضارع عامل واما الاسم
المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد

لان المصنف تابع للامام القاهر والمضاف اليه عامل عنده في المضاف اليه

لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرين وعشرون لانا
نقول كما مر انه لا يعمل الجر الا في نصب الاسم بعده على التميز فيكون
عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التميز ايضا اذ لا
ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا الذي ذكر المصنف من اهمال هذا القسم غير واقع لان
من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك لحوطنا وقاطبة فانه لا
يجر المضاف اليه ولا ينصب التميز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم
ايضا واقعا **قوله** والاسماء المتضمنة بمعنى لم غير اتى اى الاسماء
المتضمنة بمعنى لم تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب
اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما
ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا بعض الافعال ايذانا بان الاصل

في الافعال

في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء
وبعض على ما ضيت وهو كل ومنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من
الاعراب قد عرفت ان المعرب هو المتمكن والفعل المضارع وعرفت
ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة واعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن بسبب الثبوت وصف فيه كالفا
او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها او نقل معان
معقولة تستدعي نصب علامات تدل بها عليها فجعلوا وجوه الا
عراب التي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني
مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب لحصول هذه المعاني

عوامل وكذا الحال في مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره فتدعى
اجرا حكم الاسم في الاعراب في فعل من حيث وجدوه اوفر حظا من المضا
رعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى من وجوه اعراب
الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع موقعه بنفسه لكن مع ما جعله في
تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود
ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم
وسموا المضارعة للاسم مقتضية لاعرابه والمعنى الذي هو به اوفر حظا من
المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير
الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير الا
سم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل

ما اوجب

ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** والعامل
ظ بان هذا اغنى عن الشرح **قوله** لما رايت اثر الاول في الثاني و
عرفت علته اى علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد
يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة
امكنك تعديته هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم
ان الصواب وعرفت عليته اى عليته الاول اى عرفت ان للاول
اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية
لاطرادها لا يخفى ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان
ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج

عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي متقدم على الجزئي قوله ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل اعا كان اصلا لكونه اسند تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والحرف والاسم انما يعملان لعدم تقويتهما به قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فما لهي ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد تحقق في الاسناد فيما قبله الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل

٥٧

لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن من تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذكر ان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد واذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس كل ان تنبذ موتين وقولهم ضرب الزيدان والرجال ليس بمتناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو

قوله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربت وضربت وضربا وضربوا وضربن وضربنا واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب

قوله ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى المفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يكون يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجي شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ولا تذكر ويجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر درهما او اعطيت درهما ولا تذكر

من اعطيته

من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت عن احدهما الفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقلما جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت واخلت وازعمت وقد تضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات لمعنى اعلمت فتعدى تعديته

قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان

واريت زيدا عمرا فاضلا

المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البنا للمفعول ان يضم
اول متحركاته ويكسر عينه في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان
اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان تضم حرف المضارعة
وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي
المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج
ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا
لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب
الخبر **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد

المفعولين

المفعولين المتغايرين اي ان كان سائغا نحو اعطي درهم زيدا واعطي زيد درهما
الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط
اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الا
ول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا او في كل لان المفعول الثاني في
هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز
ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم
زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن
اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس **قوله** ومنصوب
الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض
الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا او بلغت البلد ولا تقول
ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز

فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا
بما وجد فيه الابهام نحو طاب لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش
وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز باب مزال عن
اصله اذ الاصل وطاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرق
فازيل عنه ابدا انا بعض المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة
الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شيب
راسي وفصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة و
اسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه ابدا انا بشمول الاشتعال
الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل
النار في بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وغيرهما من لطايف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من

المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت
كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا
انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول
الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم **قوله** والعام خمسة
اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما
كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو
ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه فبا
لحرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه
يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمر
والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نوعيا كما
ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر

فاما ان ينصب مصدرًا او غير مصدر مما هو بمعناه والاول كما ذكرنا
واما الثاني فاما ان يكون مصدرًا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في
اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرًا
لانبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما
الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة
الضرب تشبه مسده وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل قولهم
ضربته سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط
لا يجوز ان يكون مصدرا لانه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة
له لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا
مثلا الآن لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت
لعدم دلالته عليه فبالحري لا ينصب اسمي بعينه فاذكر منقوض بضربته ضربتين فان ضربتين الغرفة لا يدل

والعزبتين

والعزبتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا
الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني
التي يحل فيها الاشياء وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيهما ثم ان حكم
الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها
واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور سواء كان لازما او متعديا
نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما مكل والقا المحدود من المكان كالسوق
والدار فلا بد فيه من في نحو جلست في الطريق المتعلب فيشاق قالوا وانما تعدى
الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان لان الفعل يدل بصيغته على الز
مان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى
جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل
اللازم فيه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل

في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير
محصور مثله فاذا قلت خلفك كان متناولا على جميع ما يقابل
ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون متناولا
على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت
تقوم كان متناولا على زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا
تبقى على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان
الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من
المكان الزمان من الوجهين شاركه في الانتصاب ومن مبهم
المكان عند وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
عند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع لانه يصير مخبرا فلا يجوز
عنه ولا يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى

عنده

عنده خطأ ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك
والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند
وسوى وسواء من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما
وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من
الزمان **قوله** ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق
بين وسْط بالسكون ووسَط بالتحريك ان وسْط بالسكون يكون
ظرفا وبالتحريك يكون اسما لو قلت ضربته وسْط راسه اي اوجد
الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسَط راسه اي فرشت جرم
راسه لان الوسْط الجزء والوسَط كونه في ذلك الجزء وقال الجوهري يقال
جلست وسْط القوم بالتسكين وفي وسَط الدار بالتحريك وقال وكل موضع
صلح فيه بين فهو وسْط وان لم يصلح فهو وسَط بالتحريك ثم قال وربما سكن

وليس بوجه **قوله** واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر
اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي
الى انه فعل ينصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره
يجئ على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس
جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت **قوله** والمفعول له ما هو علة
الاقدام على الفعل انما عده من المنصوبات العامة لان الافعال في
نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا او فعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شي من ذلك فاللام
نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس
لان المفعول له انما ينتصب لانه بمنزلة(؟) الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه

ولن يتصف

ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد يخرج عن
هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور
دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا
يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع
امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعلم
اقتضاء الفعل اياه **قوله** وضربت مخافة الشر ايراد هذا المثال يوذن
بفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان
المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم
بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والايجاز خرجت
مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ معرفة
خلافا لابن السراج **قوله** والمفعول معه المفعول معه هو المفعول

بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعليله من المنصوبات العامة انما يستقيم
على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قوي بالواو فيتعدى اليه كما عدي با
لهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف
وانما لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت
معه وقد ضعفوا قوله بانه منصوب على الظرفية والتشبيه في قولك
استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا انه له ان يقول انهم اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب
مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه **قوله** والحال
من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ابتداء
الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع

المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة زيد عند وقوع
الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول
به ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل
فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند
ما يكون معنى فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال ليس بفاعل لفظا
الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما
فان قائما زيد امفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه
قائما العامل فيها من معنى التنبيه في ها او من معنى الاشارة وانما قال وهي
جواب كيف موضوع للسؤال عن الحال فما يحكى لم يكون الحال مقولا في جوا
قوله وحقها ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
وانما وجب انه يخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ايان لا يتطابقا

لغيرها بانتزاعها الى غيرها في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير
وهو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا
للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى
وصف الفعل الذي هو نكرة لزم تنكيرها **قوله** فاذا اردت الحال عن
النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح
اذا كان النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا لانتقاض النفي كما في قولك جاءني رجل من بني
تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا
بالركوب ونحو قولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل
وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود نسيانا او تساهلا
واطلق القول

65

او اطلق القول بالتقديم في كل تقديم نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا
طلل قديم انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه
فلو جعلنا موحشا حالا من طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العا
مل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدا عنده والصواب ان يجعل
حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ لا يكون نظيرا من تنكير ذي الحال
وتقديم الحال عليه وشيء اذ الحال متوخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الا
خفش فلما كان ارتفاع طلل بفاعلية الظرف صح جعله عنه وحسن تنكيره لو
جهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على
صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما
في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت
جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة والاصل

والصفة من التوابع واحسن حال التابع ان يتبع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم على ما هو تابع له وجوّز ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر
الزجاج انه كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما
ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب المعاصي وصاحب الكشاف
رحمه الله ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم لذات من فعله
اي ما اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك بل من حيث هو
فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز
بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات
من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت

مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا
يقال الصفة المشبهة من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا
لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد انه بحيث يصح ان يسند
اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما قيد الجريان بالموازاة في
الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صلة
او خبرا او حالا فاحتاج الى تغيير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل
عمل فعله اذا اريد به الحال والاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما
دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل
في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا
كما يقال يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا
ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت

على الاسماء في الاعراب والاسماء نحو الاسماء على الافعال في العمل فلما لم

يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد

اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه و

اصحابنا ذكروا بان باسطا ان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على

الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك لان

الماضية تحكى على صورة الحاضر نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم

ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد

عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش

والكوفيين **قوله** اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات

من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان

لما كان اسما مشتقا لذات من وقع به الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول

بمعنى كريه

وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد

تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما

كان يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله

مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأت منها الواو وانما فعل ذلك لوقعهم بناء

مفعل في ابنيتهم الا في الثاني واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا

فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى

قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل اعلم ان نحو كريم

ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي

وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة

اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر

وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه و

كريم اباؤه

وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال
كريم آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع
اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه
لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون آباؤه اذ المبتدأ على عدة
الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى
الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وقد كيف جاز لئن
يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن
وجهه فالحسن موجود في الاصل الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح وكونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في
قولك زيد يعلم شيئا من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا

اسم الفاعل

اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه يريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل
حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
ابوه امس فقبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال محكية
ليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قائما
غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل
فلا تقول زيد حسن غدا يستحسن او خشنا قد انقطع

قوله الفعل ....

المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لانه
يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه
ويستغني عن الفعل والفعل لا يتقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان
الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد

وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر مثال
واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة
ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع
والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من
اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما
فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل
فانما يدل على اصالته في التصريف والكلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في
العمل والمصدر فرع فيه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كل فعل له رفع ونصب كان للمصدر
ذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب لان الفعل المصدر بان بمنزلته
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج

زيد وارد

زيد وارد وان تخرج وبلغني خبر ان خرج وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم
ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا اضرب كما لا تقول زيدا ان ضربت قوله
ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار
الثوب فالفاعل مجرور لفظا مرفوع معنى ولذا حمل المعطوف او الصفة على
الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار
الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضرب والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
وبعض امثلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع
الناس

بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنًى لانه مفعول ما لم يسم فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعًا نحو عجبت من
ضرب اللص الجلادُ والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
نحو قوله تع لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخيرَ والمضاف اليه
في الوجهين الاخيرين منصوبٌ معنًى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في
واما المصدر اللازم المضاف فضربٌ واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف
ويترك الفاعل مرفوعًا او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز
اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالمصدر
فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرّفًا باللام
نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعًا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره
المصنف

المصنف لقلته وندوره قوله ويترك ذكر احدهما كما
في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا اطعام مصدرٌ
منوّن ويتيمًا منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يحمل
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل الضمير ويدل
كما تقول ان ظهر كله
على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهورٌ كله وانما جاز
خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او
على وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدر خلوه عن
المسند اليه فقد اختلّ بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا
لا تكون مسندة الى شيء واما قوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل سيغلبون ومن قرأ بالبناء
للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا اي الوجه يقرأ الم غلبت الروم
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون

بالبناء للفاعل وقد قرئ بهما وبجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس
لا للروم ومجال الكلام في الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب الممل
قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم
ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا
لان في الكلام معنى حرف الجر فيقوى بذلك على العمل قوله والاضافة
على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية
يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير
مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه
تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف
بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج
معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى واما اذا
كان

كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا
قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب
فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان
المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من في اكثر احوالها في الغالب احترازا عن قو لهم
ثبت الغدر وقتلى الطف وقيل ان هذه الاضافة بمعنى في اى ثبت في الغدر
وقتلى في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد
او بمعنى من نحو خاتم من فضة لان الغرض منها تبيين النوع فاذا قلت خاتم
لم يعلم اى نوع هو فاذا قيل اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك وقال
الشيخ عبد القاهر واما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا
لمعنى الجر

لان اللام مقدرة ههنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون شيء كذلك لا يجوز ان
يكون اللام مقدرة فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت
اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا تحذف التنوين كما لا
تحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان
المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا مخصوصا على ان يكون كذلك
في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف
من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر
عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه
الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمين

الابان

الا بان يجعل الاسم نظيرا في كونه عاملا الجر ثبت بها هذا الحكم فلو بنيناه
لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وارى ان ايراد هذا السؤال
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن
معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موصلا لعمله
ولان المعني من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واضرابه لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف الشرط
بنيت ولتضمنها اياه اعملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
لمعنى الحرف اياه دون غيره لانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف
لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ و
لكن يتم لنا

هذا التضمن الا بان تعطي الاسم حكمه وتجعل مثله في كونه علة يحدث بها الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعتبرناه مثله في كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا اذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف منهما من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء موجودة فيهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه فو

ولفظية

ولفظية اعلم ان الاضافة الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبيل الاضافة وهي انما اضافة اسم الفاعل الى معموله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا او يدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو ولا تكون والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما ان يبين موضع الحسن اضيف الصفة اليه ويدل على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جميل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين

ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين
على آخر الكلمة **قوله** ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف
التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا
كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او
التخصيص لان تعريف المعرف محال **قوله** وتقول في اللفظية
الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي
هذا الى تعريف المعرف لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية
مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين

لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى
الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه
فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من
المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لابدال
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية
لثقلها وخفته **قوله** والضارب الزيد انما جاز هذا لان هناك
نونا تسقط ويعاقبه المضاف اليه فتكون في الاضافة فائدة لفظية
كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر
اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه

الجر تشبيهاً به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل
ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد الاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى
والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما
نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من استبدال الضمير
المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل
التخفيف جداً او لانه لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم
لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو
ضاربنك والضاربانك والضاربونك كراهة تكرار اجتماع الزوائد في آخر الكلمة
جعلوا ما لا يوجد فيه مثلهما اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت
الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا هذا ما اختاره الزمخشري وذهب
عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في يضربني قوله الاسم

التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويرفع الابهام
عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول
من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان قولك راقود خلا
اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس
المكيلات فينصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته ضارب بالتنوين في انه
ايضا يقتضي مفعولا وهو لحد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان
فمنوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنوني التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات
والموزونات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما كما ينصب ضاربان وكذلك
عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيز
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى
الضمير

تمنع من جرّه درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون
لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلًّا راقود
خلٍّ وفي هو ان سمنًا هوا سمنٍ واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ
ليس لك ان تقول في عشرون درهمًا عشرو درهم لان عشرون اسم
موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يجمع ثلثون على ثلثة ثلث مرات كما يجمع المسلمون على ثلثة
انفس فلما اختص ثلثون بثلث مرات عشر علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون المخصوص فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول
في ملؤه عسلًا ملؤ عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرة
تمييز واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع

كف سحابا

كف سحابا خبيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع
وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع
لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب
النصب كما تمنع اضافة الملء في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع
وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد
تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء
مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا اراد
في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام
بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضا
التمييز لابهامه فلا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف

الیه شئ لفظا او تقدیرا نحو ما الغلان کف مثلا لم یقتض التمییز البتة وایضا انهم
شبهوا موضع کف سحابا بقولهم ضرب زید عمرا فوجب ان یکون العامل المضاف
لانه المشبه لا المضاف الیه وقال الشیخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب
عنهما من وجهین احدهما بثبوت التنوین والثانی الاضافة وهذا لیس بصحیح
لانه ان اراد ان العامل والتمییز ههنا هو الاسم التام بالتنوین والاسم
التام بالاضافة ایضا فهذا یؤدی الی اعمال عاملین فی معمول واحد وهذا
مع انه غیر معقول مما انعقد الاجماع منهم علی فساده الا تری انه لو ازدحم
عاملان علی معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غیر الا انهم اختلفوا
فی ان العمل لایهما علی ان المنون ههنا لا یصلح عاملا البتة لان شرط اعمال
الاسم التام ان یکون مقتضیا للابهام وقد افتقد الشرط ههنا ولعل کلام
الشیخ هو الذی یحمل علیه المصنف من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشیخ

لما جوز

لما جوز ههنا المصنف النصب بالوجهین جعل المصنف الاقرب
عاملا علی ما هو المذهب الصحیح فی ان المقتضیین اذا ازدحما علی مقتضی
واحد فالعمل لاقربهما وجوداً الا ان ذلک خبط یظهر بادنی تامل فیما
ذکرنا **قوله** ویقال للثلاثة الاول مقادیر الخ قلت کیف
قال ویقال للثلاثة الاول وقد ذکر اربعة اشیاء وهی المساحة والکیل
والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذی ینتصب عنه التمییز
اربعة اقسام وهی المنون نحو نون التثنیة وما فیه نون الجمع والمضاف
ثم قال ویقال للثلاثة مقادیر ای لما فیه التنوین ونون التثنیة ونون الجمع والا
غیر مقیاس ای للمضاف فیما ذکر من المثال وانما لم یکن مقیاسا لانک اذا
قلت لی ملؤه عسلا فقد قست ما عندک من العسل بملء هذا
الاناء ولذلک مثله رجلا بخلاف لی منوان سمنا فقد قدرت ما عندک من

من السمن بالمنوين ولم نعتبه بشئ **قوله** والتمييز دفع الابهام عن المفرد

كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف

والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف

وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه هٰهنا الاول لكونه

مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز دفع الابهام ثم

ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد الطرفين فالمميز للاول يسمى

تمييزا عن الجملة ويجئ بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام

هٰهنا في اسناد الطيب الى زيد لان الطيب على الانفراد ولان زيد

على الانفراد والمميز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويجئ بعد تمام الاسم

نحو عندي راقود خلا فالابهام هٰهنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية **قوله** وهي ثلثة

اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في

العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء و

الافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهتها

الافعال او الاسماء او الحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك

بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم

على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذاك ثم قدم من العوامل في الاسماء

ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم الواحد على الاثنين

ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا

بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو

هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل والمراد

في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا تستطيع ان يكون معمولا

حيث
فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل

قوله اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للافضاء
بمعاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان
وجوهه تختلف بها فمن تبعيضها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت
من البصرة تريد ان مبدا الخروج كان من البصرة وقد تكون للتبعيض
في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء
لانه تدل على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت
من البصرة يؤذن من بان البصرة منشاء خروجك الا انها في الاموال
افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تفده في قولك خرجت
من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يبعد
ان تكون خارجا وغير خارج وتكون للبيان في عشرة من الدراهم

لان الغش

لان الغش قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
ما هو المقصود وعلى ما هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاو
ثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعله مبداء
اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاني
من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيا
دة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان الحروف الجر موضوعة
لمعنى المفعولية بحيث توصل الى الاسماء الافعال فتكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل قالوا ومن بعد مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى
الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاني من رجل معناه من واحد
الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها
فيما اني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى

جاءه

بين ماجاءني احدٌ وماجاءني من احدٍ لافادتهما جميعًا معنى الاستغراق لان
احدًا اذا قرن بحرف النفي وهو منكر تفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما
جاءني احدٌ بل اثنان واما في ماجاءني من رجلٍ مثلا فليست بزائدة لافادتها
الاستغراق الا ترى انك لو قلته بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل
محتملا وصحة قولهم ماجاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وزال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر
استشهد المصنف رحمه الله في الزيادة بماجاءني من احدٍ دون ماجاءني من رجل
ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن متمسكًا مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله
والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة

وقد يكون

وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى
اموالكم وفي معناها حتى الا انهما يفترقان من وجوه وهي ان مجرور حتى اما
ان يكون مما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي
به السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده
ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من
الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المعدى بها الغرض
فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري
ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثمه جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة
والبارحة قد اكل الراس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع

عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء
او ما يلاقي اخره ولم تجر على نامره واتى الى تدخل المضمر والمظهر جميعا
نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل المضمر استغنى لا فلا يقال حتاه وان حتى
لا تلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدا لما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو
جاء في القوم حتى زيد ولذلك النصب والجر فانها تخالف سائر حروف
العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية
والدلالة على طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا
انها انما تذكر للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء
من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له واما
الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت
هند وقد جازت في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة

والنصب

قوله

والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى
راسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في
الكيس ونظر في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما
الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد
ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم
به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وروما للاختصار
ودفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون مخبرا لا مقسما وقد او
قعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز
اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وفي
ابدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء

لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد من اخيتها بجواز اظهار الفعل معها وبد
خولها على المظهر والمضمر نحو به لأعبدنّ ثم بالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف
نحو بحيوتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والباء
لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على واحد وهو الله وقد تكون
للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت الباء للتعدية
في اوجهها الاخر قلت نعم الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى
آخر وههنا لم تفد شيأ سواها فلهذا اعتد المصنف رحمه الله كونها للتعدية
قسما مفردا وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم ويسمى ايضا اداة وصلة
للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا
والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التأويلين وفي

في المرفوع

وفي المرفوع وكفى بالله شهيدا وزيادتها في المنصوب اقيس
منها في المرفوع لما سبق بين واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر
اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي
نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك
وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا اجاني اخ له وابن له وقد
تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر
نظير رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير رب رجل لقيته و
انت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى
الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد المآثر نحو
الا رب يوم لك منهن صالح وانها تستبد عن ساير حروف الجر باشياء
منها انها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل

والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا نرى انهم
تقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وايضا اختص
النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان دخلت الجمل
لتغيير معناها فوجب ان يصرف العناية الى ذكرها اولا
لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما
كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
اوجبت اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا حكم بان
في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو
بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما نرى ولو كان معينا لكان في
مثله رجلا لجاز ان تقول ربك رجلا كما جاز في مثلك رجلا
ومنها ان فعلها الذي تسلطه على الاسم يجب حذفه في الاكثر والا يكاد

يظهر

يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا
قلت رب رجل لقيتهم كان المعنى رب رجل لقيتهم ادركت او لقيت والحال
تدل عليه فيحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن ان
يلقيهم هو الفعل المسلطة فيه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل
فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا
معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما جملة اذا كان مظهرا كما
مر واما مفردا نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم الصفة
عوضا لتكون عوضا عن الفعل المحذوف وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب
في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل والتعلم ان الذي تستلقاه فيما
بعد

قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضى لان ما
اخبر الله بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود
الحاصل فهذه احكام رب وقد بقى ههنا سوال وجواب لا بد من ذكرهما وهو
ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل كريم ادركت مثلا كان رب
موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف تعلق
بتعلق برب ولم يوجد حرف الجر اتصل بالفعل المتعدى الا وقد حكم
بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب
انها حرف جر وقع فى الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس
نحو ما رايت من رجل فى انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد اوصلت
فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذى قبلها يتناول الاسم بنفسه
لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير التعدى وهو استغراق الجنس

كذلك

لذلك تدخل رب فى الكلام وان كان فعل الذى قبلها متعديا لقصد
معنى آخر غير المتعدى وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهى للاستعلاء
يكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير
فهى ههنا حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح
لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو من
معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثانى فنحو قوله غدت
من عليه بعدما تم ظمؤها اى اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخله الجار
واما عن فهى للبعد والمجاوزة ويكون حرفا واسما اما الاول فنحو رميت
عن القوس على معنى ان السهم بعدها عنها وجاوزها الى غيرها ونحو
اخذت عنه العلم لان العلم قد تعلق بك وجنبها معنى من وزيادة
معنى المجاوزة الا انها تدل فى رميت عن القوس على ان مبدا الرمى

منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا بمعنى التعدية كان مخصوصا
بعن فلا يجوز ان يقول اخذت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع
فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه عن العيمة اى بعد عنها وجاوز
به حكمها الى الري وان شئت قلت من على معنى سقاه من جهة العيمة
وهذا من عمل من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز
ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان احد
هما قد انفصل عن صاحبه البتة وتعداه وانما تريد ان فضل زيد
بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اى من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا نحو كر
الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما

لما جاز

لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون
الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه
فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير
الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف اذا حرفا بل
اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان تقول
جائني الذي قائم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي
بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد
تكون اسما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد
المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته
مذ يوم الجمعة تريد ان مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة فهما حرف
اوصلت الفعل قبلها الى الاسم بعدها وكذلك انت عندنا منذ

الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين
ويرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول
المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع
فيه الرؤية يوم الجمعة نحوهم بمنزلة الحال في ان الغرض الدلالة على
ابتداء الغاية وعلى هذا الاحسن التنكير بعدهما لانك لو قلت
انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما
كفت الضرورة اي اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان
في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته
منذ يومان كانك قلت امد ذلك يومان واول وقته وآخره
يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو
قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تاويل

ما رايته

ما رايته منذ اثنتا عشرة ساعة او عدد ساعات مثلا او
الفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون
آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة ولم تحصل
في جزء منه ومتى انتفيت في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني ان
يكون المراد اول المدة دون آخرها كان الرؤية انقطعت
في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور و
الفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر
على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما رايته والاخرى
منذ يومان لان منذ مبتدا ويومان خبر كان المعنى ما رايته
وامد ذلك يومان تقول ما رايته وايام الليلة طويلة واعلم انه يسوغ
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومنذ يومان كما ساغ

ذلك مع ما قررناه من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام

الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو

قلت ما رايته ولم تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان

الماضي واذا قلت منذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما

امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة

فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال

المصنف ويجوز منذ يومين لانه قد تقرر ان الخبر بمنذ يقتضي

اول المدة كما ذكرناه واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم

امتناع الجر في قولهم ما رايته منذ يومان فازال المصنف هذا

التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت

ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة

مبتدأ من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان

منذ كانت هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل

بالمدة والمسيحة بها لانك تريد انه كائن بعدك لم يبلغ غايته جررت

فقلت ما رايته منذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في

مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم يثبته بعد بل هو

باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه

ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن

الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب

نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا

وعدا فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى

وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثاني على المفعولية

والفاعل مضمر نحو جائني القوم خلا زيدًا او عدا زيدًا اي خلا بعضهم
زيدا او عدا بعضهم زيدًا ومثله قولهم جائني القوم ليس بعضهم
زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم يتصرف هذه الافعال لانها لما
كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا
ادخلت ما على عدا وخلا ينصبان البتة لتمحضهما فعلين
اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في مواردهما ومواضع
استعمالهما يشهد لما التي تصدران بها انها لا تخلو من ان تكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية
فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا قلت جائني القوم ما عدا زيدًا كان التقدير عدو زيد
كان التقدير بمعنى عدا المجيء زيدا عدوًا وان كانت مزيدة فتعين

تدخل الفعل

تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الطرف وانما يتصل باخرها
نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت في اوله نحو ما ضرب
وما يضرب **قوله** واما ما ينصب المفرد فتتبعه على ما ذكر
في الماية الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه
وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بوا
سطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقبله
فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى
الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم
ينتصب علم ان العمل للفعل الذي قبله لا للواو فان قلت
جاز لكن يكون لنه يكفي الفعل او معناه شرطا لعمل الواو ولا تعمل
الا عند وجوده قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل

وماجرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وتهيئته عند الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكره في المائة لدفع هذا التناقض **قوله** وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد استعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة ليس بنداء لكن النداء صوت وان لم تكن نداء حقيقة **قوله** وينصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت

على انك تقصد

على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما مستبدا بما افادته معنى النداء والتنبيه عنده وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا لم يدل على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يتعين للغايب الا انه ههنا نزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون

وان كان الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
وان الاول قد تخصص بالثانى تخصص المضاف بالمضاف
اليه والوجوه الثلاثة متحققة فى قولهم يا ضاربا زيدا ويا
مغرورا بغلامه ويا حسنا وجه الاخ والاخير ان دون الاول
فى قولهم يا ثلاثة وثلثين فى اسم رجل **قوله** او نكرة كقول
العمى يا رجلا خذ بيدى رجلا هٰهنا نكرة لانه لا يقصد واحدا
بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى **قوله** واما المفرد
المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبنائه وهى وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لما
فيه اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة

الى ان العامل هو حرف النداء للنيابة مناب الفعل ويعضده
انهم اجازوا الامالة فى حرف النداء فلولا انه نايب مناب
الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التى اسبيل
للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به فى نحو يا
لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا
وميل عبد القاهر الى المذهب **قوله** او مضافا
او مشابها للمضاف نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف
من ثلاثة اوجه وهى كون الاول عاملا فى الثانى لان من
لا تخلو من ان تجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان
زيد مع الجار موقع المفعول مثله فى مررت بزيد وان كان
الثانى كان اظهر لان الثانى قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه

وان كان الثانى

علم التمكن واما التنكير فلم يتبين لافتقاد علة البناء فيه حيث لم
موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد و يا رجل اشارة الى
ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة
قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل
فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت
على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول
الرجل بلام التعريف قاصدًا واحدًا بعينه ثم اختلف اصحابنا
في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا
فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسًا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس
والا لكان جمعا بين المعرفتين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم

يا الرجل

يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء
واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء
واللام ويعضد هذا المذهب انهم اجتمعوا بين حرف النداء
واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة لا يقبل التنكير
والبحث مستقصًا في المفتاح ففي له ولكن محل النصب
لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء في
المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب
كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على كونه
منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد
فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره
ذهب امس الدابر فان الوصف مرفوع لقوله لوقوعه صفة لما

تميم بلفظة الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم

يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل

ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر مجراه في كل حال ومما ينخرط في سلك

الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد

وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون

واجمعين ويا غلام بشر وبشرا او يا زيد والحارث واعلم انه انما جاز

ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث

لان الواو وان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما

للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع مع الالف واللام

ويدل انه لم يجر مجرى العامل قولهم كل شاة وسخلتها بدرهم وربّ رجل واخيه

قلت اما امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد

فهو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات

فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا ...

جوزوا الرفع في المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس

الاحدث بالجر ومولا الظريفين لان الضم لما اطرد في كل معرفة

اشبه في الظاهر بما يرفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل

على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان

ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف

جوزوا توصيف المنادى المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى

كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك كما منعوه في الضمائر لا توصيف

بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه

في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى

وعمرو ولم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا
حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وكذا حكم البدل
حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو
يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع
اربع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع ينزل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا
النصب كذلك لا يجوز ان يكون الا فيما هو تابع له في ذلك نحو يا زيد
اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم او كلهم ويا غلام ابا عبد
الله ويا زيد وعبد الله ويا زيد صاحب عمرو **قوله**
ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف لم يجز في صفته الرفع لان
ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل

وانما جاؤا

وانما جاؤا باي لتكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم
كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان الصفة
المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف لانه ليس بمقصود في النداء
وقال صاحب الكتاب في المفصل وصفته لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فيه
فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها عوض لانا لا نقدر ان
انه ضمة حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها
عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك
ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا
بينها وبين حركة الموصوف المنادى اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونه المبني المشبه للمعرب ومن صفتها ان تفصل على هذه الحركة

فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان
موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي
الحسن فجعل العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة
حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه
بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة **قوله**
ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء الى ما فيه الالف واللام وانما جاز
ذلك في اسم الله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان
النجم مع انهما عوض عن همزة اله فصارا كانهما قد تنزلا منزلة
البعض من الكلمة الواصلة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم تجز

في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة
الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة لما
في النداء فقد تجردت للتعويض منفصلا عنها معنى التعريف لان
التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت **قوله** فان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن
الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه
ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كحضرموت
وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا
فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة
شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء اتبعت حركة المنادى حركة الابن
ولم ينعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت حركة

اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى المضموم وهي بنائية
واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا
ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن
في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة
اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرئ وابنم فكما
انه لا شك ان حركة الميم من امرئ حركة اعراب كذلك يكون
حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم
يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني من مقارنة الحرف كما
في بعلبك فقوله بنيت المنادى على الفتح مع الابن لك ان تحمله على ما
عليه الاكثرون من بنائه على الفتح ولك ان تحرف البناء في قوله

بنيت

بنيت الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته
بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد
ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا
الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لالعلول
ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو
اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد
اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء من
الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين لان الرجل
اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل وا

منها باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا يرى انه يجوز
ان يكون ابنا ولا يكون ابن كرخ لاحد ومما يدل على شدة
اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين
من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب
والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين العلمين نحو هذا زيد ابن اخينا
قوله وان لم يقع بين العلمين كان كساير الاسماء
المضافة اي كان الابن كساير الاوصاف المضافة للمنادى
المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح **قوله**
ويلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع
المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب
الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين فانما فتحت مع
المدعو

المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم ينعكس لان الفتحة
بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة
كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف نحو لك وانما فتحت مع
الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى
على الفتحة التي هي اخت السكون في الاخف اذ البناء على
السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الا
بتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه كهذا او اللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام
للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زايلا مع المضمر لاختلاف
صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت
اعيدت اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب

تنتج مع المنادى ايضاً لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء
فالمجبك فتناديه فتقول تعالى فانت محب الشان لأبعر فكل
كل واحد **قوله** وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام نداء جواب
عن سؤال مقدر عسى يورد على ما ذكرنا من ان اللام مع المدعو
مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة فتكسر اللام فاجاب بان المنادى
متروك في قولهم يا لبوس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اى احضروا
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم ونحو معناها قولهم
يا للعضيهة وللافيكة **قوله** ويرخم المنادى قال النحويون ان التر
خيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان تنحر البعير
من غير علة وهذا ايضا حذف في آخر الاسم من غير عارض من
اضافة او اعلال او تجاوز ساكنين وغير ذلك وهو ماخوذ

من قولهم امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها متوسطا لا تجاوز في الفضول فيكون
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما
اختص بالنداء لان النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير
ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم
ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ربما لا يتم الكلمة وليشترط
احدها ان يكون علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان
يكون زائدا على ثلثة احرف لئلا يبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان
والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه
متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله
نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير

مضافٍ لانك اذا حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون
مندوبًا لان الندبة انما يكون بعد عدّ المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثًا
وذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلث الاخير لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او
السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه

شيء فيستكمل به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حارِ ويا مرقِ في يا حارث
ومرقل وان شئت يا حارُ ويا مرقُ بالضم كيا زيدُ ويتفق
المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضمومًا لكن التقدير
مختلف وذلك نحو يا بلبُ في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون
في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معًا
او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة او لم يكن
فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حارِ في يا حارث بالكسر والضم
على اللغتين وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلاثة
احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعي
في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة
من يقول يا حارُ بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي يحذف

المثلة ايضا نحو يا منصُ بالضم في منصور على اللغتين وان كان في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة تحذفان معًا نحو يا مروُ بالضم والفتح
في مروان قوله الا اذا في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط
فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان
لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف
تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة
زائدة فحذفه مأمون وكذا لم تشترط الزيادة على الثلاثة لانه بالترخيم
لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء
منفصلة غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثُبَ اقبل او اقبلي على اختلاف
المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثُبَ اقبل
واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلاثة واذا كان بمعنى الجماعة

فالواجب

فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودًا وجاز فيه الضم
والفتح قوله والا في الاستثناء الاستثناء مشتق من
ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان المستثنى مصروف
عن حكم المستثنى منه او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على
طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع اي
ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات في
ما يروى وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني
القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل
هو صرف من حكم دخل فيه غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه
غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم

عنه والتصريح به والنص عليه **قوله** والمستثنى ينتصب في الكلام

الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير

موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الثلاثة التي هي النفي والنهي

والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي

والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله

تعالى هل من خالق غير الله وان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا

والمستثنى منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول

لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما

بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان

العامل الحقيقي للفعل على ما هو المشهور من مذهب النحويين وان كان غير موجب

فلا يخلو ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان

تاما

تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان

كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد

وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه

او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا

وفي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل

منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا

والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت باحد الا زيد والا

زيدا او ما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل

البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حمل على

الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا

يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا جعلت

ابدا

على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها في المبدل
منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد
واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف
النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا
لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار
كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه
وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن
المجيء فاذا جعلته فاعلا بالمجيء لانك قد اسقطت القوم
واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لم تعمل فيه الا
من حيث العمل نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت
الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا لغو

سایر الحروف

سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو مثل وغير ولا يجوز هذا
الا في المنفي لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم تخل
من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول
كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقطة وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان
اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد
الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاء ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا
كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها
لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس
قوله لك ان تستعملها لما لم توضع له وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم
ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا تقع الا صفة للنكرة وان
اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف الا تراك اذا قلت مررت
بغيرك

فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة معرفة

له اللهم الا اذا اضيف الى ماله ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة

غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك

مريدا ان مرورك قد وقع على المخاطب ورجل اخر او انك لم تمرر با

لمخاطب بل باخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل

ومنع هذا الوجه خلاف مثل بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما

المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله

في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل وا

حد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه

اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا

لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان الا حرفا فاعا

نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار

والنصب نحو ما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع فان قلت فلم عمل فيه الفعل

غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا

لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية يعني الجهات الست

وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني

دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى

عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان

يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد

قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به والفرق

بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وصفه ان تلي العوامل لان

المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة

فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال

مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للمو

صول نحو الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما

وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك

قوله

والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان

على العكس والستة تسمى المشبهة بالافعال انما سميت مشبهة بالا

فعال لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون اواخرها

مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلاثة احرف فصاعدا كما يكون

الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل

لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك

كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمة جائز

وانما التزم فيها ذلك لان ليس للحروف حظ في العمل وانما هي محمولة على

الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلتزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الو

جهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او ضرب عمرا زيد وانما

تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل

فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع حصل مخالفة هذه الحروف

للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فالذي

سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما

في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فجا

ز فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف

اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز تقديمه

على انّ لا تقول في الدار انّ زيدًا الا انه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل
فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدمًا
واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر وقد عمل
الحرف فيهما معًا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين
على التسوية فلما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعًا
وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا
يعمل فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا
يجوز عند البصريين ان تعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعًا
بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولانّ وهي يكون معمولا
لعاملين مختلفين والنحو استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا
عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **فصل** انّ

وانّ

وانّ للتحقيق اذا قلت انّ زيدا قائم فانّ تحقق مضمون الجملة وتثبت
قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني انّ زيدا قائم بالفتح الا انها
تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما تراه وانّ المكسورة لا تفيد شيئا
سوى تاكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء الا انها
نحو انّ زيدا لقائم وانّ في الدار لزيدا وانّ في الدار زيدا لجالس و
كان القياس ان تدخل عليها نحو لانّ زيدا الا انهم كرهوا توالي
حرفين لمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما
بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم فلا يجوز انّ زيدا
قائم لفي الدار لان اللام لا تتاخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة
انّ ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو انّ زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد

مكملنا ذكره في الكشاف قوله وكان للتشبيه كانه مركبة
من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت ملزمة ان لا يكون في الخلاء المفرد
لفظا فيما المعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام
عن سمته الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه
الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على
التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون
بعد مضي صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فكه
فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك
ماجاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد يتول

مفعر الجملة فان لم تنص فالنصب ليس الاعلى ما مر آنفا واما قوله تعالى
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد
ذكر سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك
بعدما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الاية على الا
يذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد مترفا في الشرك وابين قدما
في الكفر وما سموا صابئين الا لانهم صبئوا اي خرجوا عن الاديان كلها لو امنوا
لعمق مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما في البيت فهو الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجلهم بذكرهم
حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل بالنصب لجعل الصابئين والباقين لما
كان من التقديم والتاخير شيء لان التقديم والتاخير والمزال دون الفاء

المعنوي منزلة اللفظي فيقال قام زيد لكن عمرا حاضر وجاءني

زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع

ياء ليت فيه محلا لما ان معناها الايغاير معنى الابتداء وفي دخول

اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا **قوله**

وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد

وقوله لعل الساعة قريب ترجي للعباد والفرق بينهما ان ليت

يجوز ان يستعمل فيما علمت وقوعه وفيما لا يمكن نحو الا ليت الشباب

يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما

يمكن الوقوع اذ المحال لا يرتجى وقوعه **قوله** والفرق بين

ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد

فقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل واخواتها مع التوكيد

ومخالفة في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد

حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني

انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا

منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة

للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول

ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل

والمفعول والمضاف والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان

عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق

الا انها لا تقع مبتدا ابتداء في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل

التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤا الكلام بان لكان عرضة

لدخول ان عليها ان ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حر

قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها بمعنى واحد

انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتنى لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان

مختصا بالفعل اقتضى ذلك فعلا ثم والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير

لو وقع انك جئتنى اى مجيئك الا ان بعد اما تترك استعماله لطول الكلام

بان وصلته ولطلبها الفعل وجب ان الواقعة بعدها ان تكون فاعل وجب

ما فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكر الزمخشرى

تعالى وقد اعترض عليه بقوله ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقد اجاب

عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما

التبس بالعطف بقوله ما فى الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة

الجملة المعطوفة وهى يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها و

تبها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربته وعمرا

واخاه وان

١٠٧

كونه

واخاه وان زيدا انما يصح نصبه مع الفعل مشغول بعمرو وهو اجنبى عنه

من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله من سبب

زيد فكان الضمير المتصل باخى زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان

ما بعدها مبتدا محذوف الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان

زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة

قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تقع مبتدا كيف والمبتدا مخبر عنه والجملة لا يصح

الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت واخواته لانك اذا قلت علمت انك

ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه تترك ثانى المفعولين مع

ان لطول الكلام بان وصلته ولا تحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد

اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى فى صلتها ذكر الحديث

والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من

كذلك

بنظر الى ظاهرها فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس بل غيرهم

ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك ان القصد

الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان يعلم ان المراد علمت انطلاقه وا

فعا فلم يحتج الى ذلك واذا قلت علمت انطلاقه لم تدل على ذلك الا

اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه كذا ذكره عبد القاهر و

انما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عند لام الابتداء

نحو علمت ان زيدا لقائم على ما سيأتي بيانه واذا ادخلت صار علمت

معلقا وما بعده من مظان الجملة فتكسر **قوله** وتدخل

ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم ان ما تدخل على بعض الاحرف

الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلين نحو انما

زيد قائم وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما للقصر

الحكم

الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور

على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله

تعالى انما انا بشر مثلكم **قوله** تعالى انما الهكم الله واستقصاء الكلام فيه

لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند

لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها مخففة الا ليت ولعل بالتخفيف

فتهيئها للدخول على الفعلين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام

اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فلا تدخل على

الافعال الداخلة على المبتدأ او الخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها

ثم المفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على

الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا

بينها وبين الناصبة لانها لا تجامع الناصبة لكونها للاستقبال وهذه للا

حرف

ايضا اما للحال او للاستقبال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقايما

وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان

لا يخرج وان قد خرج وماجاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن زيد اسد

قوله والاثنان اللذان يرفعهما قبل المنصوب ومما

ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع

ومنصوب على لغة اهل الحجاز لشبههما بها من وجهين النفي والد

خول على الخبر والمبتدا ثم ان ما اقوى في الشبه بها وذلك لاختصا

صها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت

عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل

منك ولا لم تعمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا

اظهارا لضعفها في الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها لو

بالنكرة منها بالمعرفة لكونها للنفي الجنسي في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا

في النكرة فروعي ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها و

يرفعون ما بعدها على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تبارك و

تعالى ما هذا بشرا وقال الله تع ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض

النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك لان وجه التشبيه هو النفي بحسب

المعنى وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم

تبطل الفعلية وكذلك عملها تبطل عند تقديم الخبر على الاسم لضعفها

وفرعيتها لانها قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من

جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان

قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان

اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلت ان واخواتها

لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعملا لا استوا ايقاع المخالفة بينهما
وبين الاصل لئلا تشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة
القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل **قوله** ولا اوجه
آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كلمة بطريق
البدل فاذا دخلت عليها استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد تشمل
النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله
ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفى
حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك
نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم لا اعلم قد
استحقت عمل ان وهو نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة
ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره للمبالغة للتناسب

والتشاكل

١١٠

والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا
له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا يبني على الفتح
وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما اختير معمولها
في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بنائه
المضاف وكذلك ما يضارعه فلا نعيد هنا والذي يفصل كل النفس
الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار
فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فلحقها اختها التي هي الجر
ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده
لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابنات صدق لك ولا اخوات نسب لك
فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان
الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة

لتعرّف المضاف ح لا مساغ لدخول لا عليه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار واما الاهنا
فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كي ان خبر ان لا كذلك ثم انهم اختلفوا
في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما
هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه حجة الاول ان لا مجزي بحذو
فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي منها يقتضي مضمون الجملة
فوجب ان تكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فو
ان لا يساوي في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا
مع المنفي موضعه الحمل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدا
فلا تعمل فيه لا اذ الخبر لا تعمل فيه العامل اللفظي وتجوز لا رجل وا
مراة كاينان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان

لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واطرد على ما سبق
في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم
لولا زيد لكان كذا ويجوز ايضا حذفه عند الحجازيين منه كلمة الشهادة
ومعناه لا اله لنا او في الوجود الا الله **قوله** فان تكررت لا
مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السوال نحو
ان يقال ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولفظ لا
تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس

والثاني ان يقال لا حول ولا قوةً والثانية زائدة موكدة للنفي غير عاملة
والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح بشبه المنصوب
والثالث لا حول ولا قوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على
محل لا مع المنفي والرابع ان يقال لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الاسمين كما ذ
والخامس لا حولٌ ولا قوةَ برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه
ليس به حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي
هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة
التي نصوا عليها وللزيادة مجال **قوله** واما المعرفة فلا
تقع بعدها اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك
لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك

كما قالوا

كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه فهي ضرورة الشعر والذي يلغو
في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء مبنيا على السؤال نحو
ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا
يفتقر الى ذكر الاسم واذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي الاصل لذلك
وحكم النكرة المفصولة بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير
نحو لا فيها رجلٌ ولا امراةٌ **قوله** والحروف العاملة في المضارع
تفريعه اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب
ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان المشددة لفظا ولان الجملة بعدها
في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا
يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال كي ان اذن لن للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله

ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت لن

افعل غدا او لا اجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة

وسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله

حرفا براسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو

كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وبعضها لا يلزمه لان الحروف تتغير

احكامها ومعانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى

الى اجل قريب صح

لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اضربني وعلى هذا اكثر الحروف

المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن

يفيد التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى

وقت كذا وقد جاء بلا تحديد قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قوله

وكي للتعليل

وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان

الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان

الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه

حذو قولهم لمه والاصل كي ما على ان كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف

الالف كما حذف مع سائر الحروف الجارة نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان

نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول

اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف جر لما دخلها الجار قوله

والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك لمن قال لك انا آتيك

فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد

ان يكون الفعل بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل

عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدا الواقع قبلها اعني

انا هو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدا اسم و
والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع على العمل
حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك نحو ان يضرب لانها قد يقع حيث لا يكون
لها عمل لقوة لكل انا اذن فاعل كذا واذا كانت مما يلغى وقد وقع قبلها المبتدا
كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن
اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبلها يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح
المعنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا
قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال
لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان

وان كان الفعل

وان كان منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب
مبني للاستقبال الابدي ان ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال والحاصل
ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الا
عمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى
ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقدم قوله
وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان
ان في الكلام اكثر من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فروع
عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار
فان قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي

بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه
ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في
البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلانه داخل على اللام المصدر بها الماضي
واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل
لو كنت من مازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل
الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين من خواصه اي الدخول
على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن
قوله وهي حتى احدهما على الانفراد من خواصه اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صار
فيها الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت
حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر
مجرور المحل بحتى مما يدل على ان العمل هنا لان المضمر دون حتى قول

الشاعر

الشاعر داويت عين ابي الدهيق بمطلة حتى المصيف ويغلو القدران
فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل
الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القدران ولو كان حتى في قولك
سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء منها منصوبا بعد الجر
لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على وفق
المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب لكان قبله اسم مجرور
علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان
قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان في الكلام مضافا محذوفا كانه قيل
سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك خفوق النجم فان المصدر قد
اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وكان المصدر مبينا له ثم ان الفعل
بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها

والمسبب

فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب

بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالا

فالسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود

السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو

سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ

للنصب هنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال **قوله** ولام كي اذا قلت جئتك

لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في

كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها الاصل

للعطف اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل

وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس

باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا

تعطيني

116

تعطيني لئلا يتوالى اللامان فان اللفظ به يستبشع جدا **قوله**

ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم تكن

النفي

عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت هنا للتوكيد

فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها لانها

جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم

معها ايضا لفظ ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح **قوله**

واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى

ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة

معترض عليها لان او المضمر بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في

قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا اختلف من القول والمصنف ترك تلك العبارة

دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها لا

من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل ولئن قلت انها ليست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالى وحتى او الا قلنا وشئ من هذه الحروف المفسرة بها ليس
بعامل في الفعل ايضا فيجب اضمار ان بعدها **قوله** وواو الصرف
هي الواو في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها
ان ولم يعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا
لاصلها او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين
لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله
العطف والاشتراك وشئ من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني
فلان معناها العارض وهو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب
في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب
اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان ياكل السمك

على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت وان
اردت ان تنهيه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم
اي فلا تشرب والفعل بعدها مع ان المضمر منصوب المحل على انه مفعول له
معه كما في قولهم ما صنعت واباك **قوله** والفاء في جواب الاشياء
الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم
لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب فيما دخل ع
دخوله في معنى الاول نحو زرني فاكرمك مثلا فيصير والكل صنيع يبتني ان قصد
هم ان يجعلوا الزيارة سببا للاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو
ليكن منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف
اسم على اسم فيصير زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني وفي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما

فى قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى اى فان يحل عليكم الا والمعنى

لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب منى واما النفى فكقولك ما تاتينا فتحدثنا

وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثانى

ما تاتينا الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث واما الجمع

معناه فيما ذكرنا الان الكلام هو منصوب بمجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع

اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى

الثانى وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث

بدون الاتيان منك لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى

ايكون منك تعريف بيتك فزيارة منى واما التمنى فنحو ليت لى مالا فانفق اى ليت

لى مالا فانفاقا منى واما العرض فانه قريب من التمنى نحو الا تنزل فتصيب خيرا

كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ومقاربته للتمنى هى انك اذا عرضت عليه

النزول

عليه النزول فقد حثثته عليه ولن تحثه عليه الا على ما تودّه وتتمناه وليس

هذا بالاستفهام لانك اذا قلت لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول

وانما الغرض ان تذكر له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء فى

هذه المواضع باضمار ان ثم الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب

من حيث التقدير والخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة اقسام قسم جائز

فيه الرفع فقط نحو ائتنى فاحدثك اى ليكن منك اتيان فتحديث منى على ما مر وقسم جائز

فيه النصب والرفع نحو ائتنى فتحدثنى اى ليكن ان شئت وقدرت افعل اتيانا فتحديثا

وان شئت وقدرت ليكن منك اتيان فتحديث وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك

تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثنا وانما لزم النصب لان ليت قوله

وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء

انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا

للحديث أي إن أتيتنا تحدثنا وهو أمعنى قولك إن فعلت فعلت إلا أن يكون ذلك بإضمار

قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي إنما عملت لم لاختصاصها بالفعل وإنما

وجب أن تعمل الجزم لأنها أشبهت بإن من حيث إنها تدخل على الفعل المضارع فتنقله

إلى معنى الماضي كما أن إن تدخل على الفعل فتنقله إلى معنى المستقبل سواء كان ماضيا

أو مضارعا فلما أشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا العمل فحملت عليها

إنما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لأنها لما كانت عاملة والعمل يظهر في

المضارع دون الماضي ألزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي كما أجازوا

ذلك في إن الشرطية لأن الأصل في حرف الشرط أن تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل

أثقل من الماضي فعدل عن الأثقل إلى الأخف وأما لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي

وقد وجب تغيير الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها

على المضارع الذي هو الأثقل **قوله** وفي لما توقع قيل إن لم نفي فعل

ولما نفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الإثبات وفي قد معنى التوقع

فكذلك في لما يقال قد ركب الأمير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل

وفي لم ضمت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والاستطالة

زمان فعلها وذلك أنك إذا قلت ندم ولم ينفعه الندم أي عقيب ندمه

ولو قلته بلما كان على أن لم ينفعه إلى وقته **قوله** ولام الأمر إنما عملت

لام الأمر الجزم لمشابهتها إن في لزومها المضارع ونقله من الإخبار

إلى الأمر كما أن إن ينقل الفعل من كونه مجزوما به إلى كونه مشكوكا فيه

وإنما كسرت ومن حق الحروف الواردة على حرف واحد أن تفتح على ما سبق فرقا

بينها وبين لام التأكيد التي تدخل على المضارع نحو إن زيدا ليضرب ولأنها

لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل أشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا

مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه

نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد
ونحوهما مما عينه مكسورة فسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه
نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث
قالوا عضد **قوله** ولا للنهي انما عملت لا في النهي الجزم لما ذكرنا في لام
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او حاضرين او متكلمين كما
ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيدا ولا يضرب عمرو ولا تضرب ولا اضرب
زيدا **قوله** وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي
جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب لها ان تعمل الجزم لانها
لما كانت مقتضية للجملتين وجب لها ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم
لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف ومعنى ان للمستقبل كما ان لو
للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق

الاعراب فبالحرى ان لا يعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا
لم فانها يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك قلنا انه وان كان
ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس
على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج
وذا كلام على وجهه **قوله** وهما مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان
فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان
مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضيهما وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان
جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير متوجهة للاعراب فلا تتغير عن حالها

وان كان العامل بلا اصيقها الا انهما في محل الرفع الجزم على معنى انهما وقعا موقع لو

وقع عقيبه المضارع الذى يستحق الاعراب واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فان

الاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقه حرف الجزم اياه واما الثاني فلا

يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء

مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع

والجزم نحو ان اتيتني اتيك او آتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم

في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو

الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء

مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء

حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه

بيت الذى انشده شعر ،، فان اتاه خليل يوم مسئلة ،، ،،

يقول

121

يقول لا غايب مالى ولا حرم ،، فقيل يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى

يوم مسغبة ويوم مسئلة وحرم هو حرم نحو الخليل الفقير والحرم المنع اى يقول ليس

لمالي منع عنك وقال ابو عبيدة يقال مال حرم قوله وجب بالفاء اذا

كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل

الثاني في هذا الباب يدل على جزاء وكل موضع لا يقدر فيه على الجزم تدخله الفاء

لان الفاء يأتي لاتباع الشئ اولا يكون في كلام ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني

فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس منقطع اذ لو كان بكلام

منقطعا لما دخله الفاء ولا يقع الفاء بعده فعل يمكن جزمه الا على اضمار

عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا التقدير فهو لا يخاف فيكون

ممتنعا عن تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء يجب

لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر على الاطلاق فيه

والساكن لا يمكن لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم على
اختلاف فيه والساكن لا يمكن جزمه اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك
الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا بالعري عما كان ماضيا في تاويل المستقبل
نحو ان خرجت خرجت اما اذا قلت ان خرجت اليوم فقد خرجت امس فقد خرجت
بالماضي لا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال لعمل الاشياء المتعذر فيها الجزم في جملتها
الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاز منه قولك
ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لكونه بمنزلة المضارع
وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر
او النهي او الدعاء مستحيل لانك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول

الكرم مجزوم

١٢٢

الكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فنتاول الكلام على معنى فعل آخر يظهر
فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى
ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك واما قولك ان خرجت
خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء
كان خ اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وتخلو ان تستعمل بغير الفاء والا فلا بد من
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة فلم يكن مجازا
اعني لانا نقول الاعراب الذي لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة
المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها وقلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من
المعنى وحفظ عن الالتباس نحو انه يلتبس ان المراد بها الجزاء بالتي هي للنفي
فيه وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى بعينه وليس مثله في الفعل ولا

مفرده

في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فلبس برفع زيد
ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان
الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان
معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحتيج ان
يتفصل احدهما عن الآخر فوائد ويجزم بان مضمرة اذا قلت
ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء الشرط قد حذف لدلالة الامر
عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك اذا امرته بالاتيان
ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء الاتيان ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين
بيتك ازرك المعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استخبرته عن بيته
ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا

لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا وبهذا امتنع الاضمار بعد
النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان المعنى ان لم تأتنا تحدثنا
وهذا اخلف من القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي
لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب
ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوه فالاولى ان يعرض
عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان
النفي اخبار مقطوع بخبر مشكوك فيه فلا دلالة على الشرط الذي هو للشك وعلى
خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط
في كونها غير ثابت الوجود وعلى هذا النهي نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم
جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على

لم تنزل فكيف جوّزتم قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دلّ عليه انّ لو كان الكلام

نفيا والغرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذا المواضع

انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه

نحو قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني اى وليا وارثا او حالا عنه نحو قوله تعالى فذرهم

في خوضهم يلعبون اى لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به نغلب

ومن السماعية نحو عليه اى فانت نغلب عليه قوله اسماء تجزم المضارع على معنى

انّ وهي تسعة اعلم ان بعض الاسماء وضعت موضع انّ لغرض من الايجاز والا

ختصار بيان ذلك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب

زيدا اضرب زيدا او ان تضرب عمرا اضرب عمرا او ان تضرب خالدا

اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام

يشمل الجميع وترك استعمال انْ معه فقيل من تضرب اضرب فلذلك

على كل انسان

على كل انسان فلهذا الحكم باسميته وبني لتضمنه معنى انْ ومحله منصوب المحل

على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت ان تضرب انسانا اضربه

واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي انسان

يكرمني اكرمه قال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وصدرها اعني اكرمه والجملة الشرطية

لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو جملتان جميعا كانك

تقول انسان اما ان يكرمني اكرمه ومن اعني من تختص باولي العلم وعلى

هذا نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع

على كل شيء فلما قصد الشياع اتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط

كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج مرفوع المحل

بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر

هو الجزاء وحده لوجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا ولذلك تقول انهم يأتيني

عائد الى المبتداء وقد خلا الجزاء ههنا من العائد في الشرط ضمير

بالابتداء

اكرمني المعنى انسان مما ان ياتني اكرمه فهو ههنا مرفوع ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا بالمفعولية وعلى هذا امتى وانى ومتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع
الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة وتليهما
ما المزيدة فتزيد في ابهامها نحو متى ما تخرج اخرج وانما تلي اكن وعلى هذا انى ومتى
بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن ومتى لاستغراق الاحوال
وهي وانما ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا امهما نحو مهما تصنع اصنع
وقد ذكر ههنا وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثاني زايدة
مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه
واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا اذ ما واذ ما
بمنزلة اين ومتى الا انهما يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والا

الا لاستند الى المجازى

ضافة

١٢٥

الاضافة تنافي المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كففتا بما صلحتا
معنى المجازاة **قوله** واي تكون واحدا من اثنين وضع اي على ان تكون واحدا
من اثنين او من جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا او
لكون النكرة شايعة اذا اضيف اليها واحدا كان او اثنين او جماعة **قوله**
ويدل على اسميتها الى آخره استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء
اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار تختص بالاسماء وبدخول
حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا
ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما
وحيثما لا ند ضها شي والدليل العام على اسميتها والتي تها مع افادة معنى المجازاة

من ذلك اي التنوين وحرف الجر والاضافة والاسناد العام

على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنته معنى المجازاة ايا ها بخلاف
ان الشرطية فان معناها منحصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها

قوله

ايضا انها لا تنفك عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما
ومنها اسماء تنصب اسماء نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها [illegible]
لها المقادير فافتقرت الى ما يبينها الا نكرة اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي
نوع تقصد فوجب ان يأتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة بالعشرة فما دونها فانها [illegible]
يضاف الى القلة اقل العدد والتي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها
الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة علمات لانه للكثرة
والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان لا يقول ثلثة علمة فان لم يكن للاسم
مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع
واشاعع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة والقياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث يبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع لجاز

لان المائة تبيين الثلاث صح

الرجوع

الرجوع الى القياس في عشرون الى تسعين وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ
الجنس مفردا ومثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد
يكون فيما بقي من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم ما نونوا انتصب
المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كقوله تعالى فيه النون نحو عشرون وفي المنون
وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير
التنوين اذ الاصل خمسة وعشر على ما سيجيء في موضعه ان شاء الله والحق
المنصوب ان يكون مفردا الا ان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفرد تكفي
ذلك فاختار وهذا لانه اخف واما مائة فانها يضاف الى ما يبينها كما يضاف عشرة
الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احد
هما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث انه عقد مثلها

بجمع

ولانها يليها فيفصل بينها وبين مجرورها فلا يكون كعشرة ولئلا يكون كتسعين توفيرا
على الشبهين حظهما ثم قالوا في ثلاثة دراهم فاضافوا مثناها الى المفرد فلم تمتنع الا
ضافة الى المفرد وعلى هذا احكام الف واما عدّ الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان الاسماء المركبة التي ينصب ما بعدها على التمييز منحصرة في هذه الاسماء اعني
من احد عشر الى تسعة عشر واذا كان منحصرا في عدد معلوم غير متجاوز الى
غيرها فبالحري ان يعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها
النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدّ في القياسية قلنا
انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم
مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما يحمل على التمييز فيه تعديد
من الجملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم منحصر في عدد
محصور فلذلك لا يقدح فيما ذكر على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان

يقول

١٢٧

يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري
ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع فصل والثاني كم في الاستفهام
عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع في الكناية عن العدد ومن ثم كان مبنيا و
يستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينتصب
المميز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون والتنو
ين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما الخبرية
فانها تبين بالاضافة الى الجمع او الى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير
فهو كناية دراهم واما الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب عشرة الى
واختص التبيين بالنكرة المنصوب في الاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا
بينهما والخبر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة رب فتجر ما بعدها
حملا على رب وجريا على نهجهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية

من الرجال فاضافته
الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير

حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما ينفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار
رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير
وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني
رب وعلى السكون لانه الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة
ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك عم كثير او عشرون
من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين وبرق
كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم
اجروها مجرى واحدا في الحالتين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب
صدر الكلام فكذلك هي ايضا ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود
الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم

قوله

قوله والثالث كأيّ كلمة ركبت من كاف التشبيه
واي جعلت في معنى كم الخبرية نحو كأيّ رجلا وانما نصبت مميزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات
كأيّ وكائن وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكاءٍ بوزن كعٍ
والاكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا
كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي هي في
هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما
في كأيّ وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها الذكر والانثى
لا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم ان ذا لما دخل لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة
اسم مضاف فنصبت ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكأنه قيل كالعدد
درهما وانما قصد ان يبين لكونه عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت

عندى كذا وربما كان تك قلت عندى ماد ربما قوله ومن السماعية العاملة
فى الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الا
سماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال
ويستدلون بها مسدها ولنوع من المبالغة والتاكيد لا يكون فى لفظ الفعل
على ما سياتى فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه الواحد
والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا
كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد
المصنف هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر والمقصود ههنا ذكر
العوامل واما الاسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن
نقتصر على ذكر ما فى الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود فى الاصل اى امهل

الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمى به الفعل وجعل
هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل
الامر مبنى وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل
ولانها فى الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا
مضافا الى المفعول نحو رويد زيد او يستعمل منصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو ساروا رويدا
اى مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك والنجاك نحو رويدك زيدا واذا
كان مصدرا اضيف الى اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو
اسم لدع بله زيدا اى دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف
الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دو
نك

ومو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف
المضافة في الاصل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال
وتغني عناءها فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو
اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد الامر وقيل اصله هيهية فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا
وتباينا وقد يزاد بعدها ما تاكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح
الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة
لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة
لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لانه للظرفية ولم يستعمله
بعضهم عن الالتباس لكونه مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو

اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فقد افاعل سرعان وانتصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان
اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ يسمنها فرأى رعامها يسيل من انفها
فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلته
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه
الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اذ هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في
بعد لان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك
الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له بمنزلة ان يقال بعد
جدا وما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله
ومن العوامل اربعة انواع من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه

عوامل داخلة في المبتدأ والخبر كطلبت واخواته الا انك تقول كان
زيدٌ اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيدٌ اخوك ولا
ينتقض بعلمت ضربت زيدا قائما لان المنصوب معنا ليس بلازم
بل تسكت على ماوراءه كان ضربت زيدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن
كلاما اذ الفظ بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ
ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معنيها شيئين
وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل
على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيدٌ قائما بمنزلة قام زيدٌ في انه يدل
على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث عوض الخبر لتكون
مع خبرها في قوة الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال

الى حال

الى حال نحو صار زيدٌ غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود
معنى الخبر في زمان ثانٍ مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما
كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا
زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيدٌ الى عمرو وفي
هذا المعنى هذا الوجه تامة **قوله** وكان تجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا
كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وجد او وقع نحو كان
الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم
من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبرية اذ لا يتعجب من تكليم من كان في المهد صبيا والثالث
التي فيها ضمير الشأن نحو كان انت خير من زيد اي كان الشأن انت خير
منه وكان هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشأن اسمها والجملة خبرها

الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب

والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا **قوله**

وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى تجئ بثلثة معان احدها ان

يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون

لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول

في هذه الاوقات نحو اغتم واظلم فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في

وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الا

وقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا

وامسى اميرا واما ظل وبات فلهما معنيان اما اقتران مضمون

الجملة بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين و

يظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى

دون ظل

دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه او اخواه الا انه تساهل

في العبارة **قوله** وما في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما

من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما فيها

عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى

الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما

لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح

وما فتئ بالهمزة ومعناه انفك زال وبرح الا انه لم يستعمل الا مع حرف النافي

وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما

ما في ما دام فتخالف لما في ما زال لانها مصدرية ومع ما في حيزها في تاويل المصدر

والمصدر ساد مسد الزمان لما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد

جالسا كان المعنى دوام جلوسك ولهذا كان الجواب فيهما ان يشفع بكلام قبله

جلوسه اي مدة دوام

لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول زيد ليس منطلقا
الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن
وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به وقيل
ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم فيه الاسكان ليكون
دليلا على الصحيح وهو كونه غير متصرف كليت ولو كان متصرفا كالفعل لاسكن
او ترك على الاصل كصيد ثم بعض الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها
ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام
فلا يتقدم ما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه
ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو
اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لا عليها ايضا
ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال

المتصرفة

المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل
لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه اشبه الحرف لان فيه
معنى الطمع فاشبه لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج
فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها
ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها
واوضح للغرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع
الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروج الا ان المصدر لا
يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى
خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان الاول او لا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى
ان يخرج زيد فلا التباس بعد ما يجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد
كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا
الوجه اسقاط ان

من شرط الفاعل ان يكون اسماً والفعل لا يكون فاعلاً البتة ومما يدل على ان ان مع صلته
الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه
هلك واحد ومجيء النصب صريحاً في قولهم عسى الغوير ابؤسا **قوله** وكاد ترفع الاسم
كعسى ايضاً وخبره الفعل المضارع كاد ايضاً من افعال المقاربة وهو ترفع الاسم وخبره الفعل
المضارع بغير ان متأول باسم الفاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجاً الا انهم تركوا استعماله
لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع
ليكون بحكمه ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت
آيباً وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا
ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جداً او عسى اذهب
في الدلالة على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد [illegible]
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد

شبهته بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر وهو ان كاد لتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك
جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم تجريا في عسى ولكون كاد دالاً على التقريب استعملت
العرب لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميراً فانك لا تريد ان
قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى
كان هذا ذاك **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب عسى
وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا او كذا اجعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان
يجيء زيد واستعمال كاد ايضاً نحو اوشك زيد يجيء **قوله** والنوع الثالث فعلا
المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوقهما تاء التانيث

نعمت وبئست

دليل الفراء قول العرب يا نعم المولى و يا نعم النصير
والاصل ان لا يدخل على الاسماء والجواب ان المنادى محذوف
تقديره يا الله نعم المولى

السالكنة بها وهو المسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم

العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما لخصو

زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الما

لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما

على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي

فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان

ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح

او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما

فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل

على الاطلاق فاللام للجنس كما تريه وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي

تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف

هنا نحو نعم

فيهما نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذا نحو نعم غلام

الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل

كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو وقد

قصدت كل الرجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس

لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين وكانك قلت رجلان ثم ادخلت

عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما وكذلك الجمع قولك نعم الرجال اخوتك قالوا

وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضو

عان لغاية المدح والذم وادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم

بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الاسم

الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان

يكون مبتدا خبره ما قبله كانه قيل زيد نعم الرجل فنعم الرجل مبتدا او نعم الرجل

جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقيل لاشتمال الاسم الداخل عليه لام الجنس

على المبتدا

العائد اليه ونظيره قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ~~لان القتال~~
ولكن سيرا في عراض المواكب ولا ضمير لان القتال في قوله فاما القتال مبتدا
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير الا ان القتال الثاني لكونه منفيا بلا
التي لنفي الجنس يعم الاول فقام مقام العائد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر
مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل فكانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل زيد
اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام **قوله** ويفسر الفاعل المضمر بنكرة
منصوبة انما يفسر فاعلها قبل الذكر لسلوك طريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا
ورد عليه ما لا يعرف يتحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه
والبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ
من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل زيد رجلا ثم ترك الاول لان المكوع
وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم
لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه للمدح والتفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده من مواضع
المنصوبة يدل عليه رجلا التمييز رجلا والمميز

قوله ويلحق حبذا

قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
معنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة
وجرى بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند
ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا به منهاج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل يلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام
فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل
ولما تركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب آخرون الى ان
المغلب عليها الفعلية لتصدرها بها وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية
ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله و
الرجل والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا زيد فيكون رجلا تمييزا
لاسم الاشارة وهو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد

تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها الاول ان
يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية و
الثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب
زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب فقيل
زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة
عن الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا
كان متضمنا الضمير والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حب وهذا لا يكون الا فيمن
يغلب عليه الفعلية **قوله** وساء بئس اي يلحق ببئس كما يلحق
حبذا بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا
فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسير والقوم
هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا

مسئلة ولا يجوز

مسئلة ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له والمبين لا بد ان يجانس المبين **قوله** والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب
قوله اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة تدل على معرفة المبتدأ
على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت
زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر ككان واخواتها فقد دلا
امضيا وبعا على الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت الا ان هذه الافعال
تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي
كان مبتدأ مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان
يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا والا
فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لبعض هذه الافعال معاني اخر لا يتجاوز فيها مفعولا واحدا كحسبت وخلت اما ظننت فبمعنى

اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم
ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كانت الظنة بمعنى التهمة فلا يقتضى كان من
المفعول الثانى نحو ظننته اى اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من
هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضى الثانى نحو قوله تعالى زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا ولذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا تقتضى المفعول
الثانى نحو علمته اى عرفته ولذا رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت
بمعنى الاصابة فلا تقتضيان الثانى نحو رايته ووجدت الضالة قوله
ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما يجز الاقتصار
فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغنى المبتدا عن الخبر ولا الخبر
عن المبتدا كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا او لا تذكر ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر

من اعطيته

من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا
نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطى ويمنع قوله والغاؤها متو
سطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التى لا يجوز فيها
الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من
اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التى يحسن فيها
الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
وانما تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر
من وجه ومتقدم من وجه الثالثة التى يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند
التاخر وذلك لان الفعل لاحظ له في التقدم بوجه فضعف امرها وحسن
الغاؤها وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال
ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت

مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهما وزعمت انك
تريد زيد درهم في اعطائي اياه قوله والتعليق بالاستفهام واللام
انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام
فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل
الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول
اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا
تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة
من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا وكانت معملة من جهة غير معملة من جهة
فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية

للاسناد

للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العوامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو
معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدا والخبر مكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري
من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
لو عري من العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ بزيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا
لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين
اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا الاعراب لخروجهما
بالاسناد عن حكم التعليق والتناهي الى المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة او
حب لهما الرفع من بين ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم
المعنى المقتضي عاملا اذا العامل عبارة عندهم عن فهذا المعنى الذي الجيء بعلة

بهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعنى المبتدأ والخبر ترا
فعا ان وجه الفريقين مذكور في الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما
يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا
لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ هو عامل
في الخبر ولا ما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ جميعا عاملان
في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتدأ
معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك
بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن
بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن
ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس
من العبيد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح لقرب

من التاويل كلمة الاستفهام والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفي
لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امراة لانه متاول بايهما وعلى هذا
في الدار رجل وقد حسن لامنهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة بالخبر ولهذا
التزم تقديمه قوله وقد يجيآن معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخا
طب متصورا الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذكر النسبة المجهولة لتعرفها
كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا ما انطلق فقلت له زيد المنطلق اى
زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة فحيث و
جدته استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان لا تذكر
ذلك تعريفا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد فتنزله منزلة من
يخبر بالشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ الا
ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل هو

تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على معنى التشخص
فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فتعين
للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذي
ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل مسمى بهذا الاسم وكل واحد منهما صالح لان
يكون مبتدأ او خبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدأ لما ذكرنا هذا هو المذهب السيرافي
وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان
تخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد خبره وان
تقدم ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان
يكون مبتدأ او خبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا
بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان
المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء

الابناء

الابناء **قوله** والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان المضارع
انما يرتفع لتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع
بما صدر به اوايله من الزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه
بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب انما يرتفع لانه وقع موقعا يصح
وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد كلام فعامله اذا معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان تعمل الرفع لقيامه مقام الاسم فوقعه في اقوى احواله من المشابهة بالاسم
فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع
جنس الاسم الا ترى انه تقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر
ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر
وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه

موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل الرافع لهما هناك نحو قايم الزيدان وقايم الزيدون لكونه غير معتمد
لكنه ارتفع بهما لوقوعه ابتدا والابتدا من مظان صحة وقوع الاسم لايقال فعلى
هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع
الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبق اليه الاشارة فان
قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع
الاسم قلنا هذه مغالطة صحفة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب
والماضي لا يستحق الاعراب فانى تعمل فيه العامل الا يراك تقول من اين جئت فتفتح اين
وان كان في محل الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمختلف الثالث عامل
الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاني الرجل الكريم

ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او
منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد وكذلك وكان ابو علي
يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا يرى انك اذا حملت اناء فيه
ماء كنت حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمرو
الجواد استدل ابو علي لما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من
الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو
الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما بان كان احدهما اعرابا والا
خرى بناء وهذا معنى قوله وان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما

ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو قول كعب بن مامة
وابن سعدى ما باكرم منك يا عمر الجواد ما فقد سهى اذ لا احتياج للاخفش
في النصب اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل
فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر لا يعود

الباب الخامس في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سبق
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لا يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في
امته نحو رجل وفرس وما اشبههما او المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب
او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا اعدلوا هو اقرب للتقوى لان معناه
او تقديرا نحو

اعدلوا العدل ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو
زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت
جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد
عرفته بعض التعريف وصار اضمارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تعرفه عند
السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضمير معرفة لمساواته زيدا في
قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع
المعارف هو المضاير لانها بمنزلة وضع اليد على الشيء انما تضمر بعد ما عرف
واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما **قوله** والثاني
العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير
متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا
قلت زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد
مصنف

الخاص احتراز عما تكن من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم

قد يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم لما كان للافراد يكون للا

جناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما **قوله** والثالث ما فيه لام التعريف

الجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتدا

بها الاتري لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل

وانما التزم التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما

ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها

فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان

التعريف لكل الفرد وهو المسمى بتعريف العهد نعد اهو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة

قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال انه

الاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تعالى

واخاف ان ما كلمة

واخاف ان ما كلمة الذيب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق

قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا للاشا

الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما

ان يكون بحيث يستغني عن قصة او لا يكون الاول اسماء الاشارات والثاني الموصولات

وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحرف في عدم استقلالها وافتقارها

الى الصلة او الصفة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات

فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في

حال الرفع وهذين في حال النصب والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا

اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نم ان هذان وهذين

تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما كان ذلك صيغة موضوعة للتثنية

هذا كما ان ما لفظ موضوع للتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر

والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب

والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب

وللمجرور ضميرا كذلك ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان

هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذان اذ الالف لا يحذف في التثنية بل

تنقلب اما واوا واما ياء كعصوان وعصيان والجواب الثاني ان الاسم اذا

ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف في كلمته والاسمية لاختصاصها بالاسم

فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما كان معربا

للتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك **قوله**

والموصولات الذي والتي ومن وما والموصول اسم ما لا بد له في تمامه اسما من

جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قايم زيد وانما تعرفت بصلاتها لا باللام التعريف

ولهذا قيل ان اللام في الذي زايدة واصلها الذي على وزن عمي وانما زيدت

فادخل لام التعريف في اللام الاصلي ﻫ

كما ان لا يعرف كما جاء ان فالنون عوض من الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم التركيب ﻫ

لتحسين اللفظ

لتحسين اللفظ وان يقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ

متسقا كلا اذا قلت مررت بالرجل الذي فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على

زيادة اللام ههنا ان من وما بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني

من عرفته فيكون بمعنى الذي عرفته **قوله** فانها لا تتم الا بالصلة وهي

وذلك في احدى الجمل الاربع نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ابوه ذهب اخوه عمرو

والذي في الدار او اماما مكث خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي

تقع صلة تجب ان تكون من الجملة التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي

يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يقع وقوع الامر والنهي والاستفهام

والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن واضرب

زيدا ايجابا بمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني

الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان الخبر على

هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما أكرمه او أكرم به لم يجز لان التعجب مبهم جاء
عن البيان اذ الانسان متعجب مما يشتبه عليه سببه فان اتيت بالقول بهذه الاشياء
جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهارها
ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل
هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل
بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا متسع في قولهم نحو قوله تعالى أهذا الذي
بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اثباته في التنزيل بل من الجنس الا وصف العائد
قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى كالذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني
قوله واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف
بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف
بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها

بالجمل كما توصلوا به الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون
معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة اذا بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه
لم يعرفه فاذا تحقق انه ذلك ولم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة احلف محال
ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق
بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم **قوله** والخامس المضاف
الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل
او غلام الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان امثال ذلك نكرة اذا اضيفت
الى المعرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف الا اسماء توغلت
في الابهام نحو غير فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه
وقد سبقت الاشارة فيما تقدم **الفصل الثاني في المذكر والمؤنث** المذكر ما ليس فيه علامة التأنيث

بعينه

هذا

ومنها الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت وكونها فانها
بدل عن الواو وليست التاء للتانيث الا ان ابدالها جعل مخصوصا بالمؤنث
والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على نحو التاء
نبت ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر
الجحفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف لما يجيء للتانيث لشبه التانيث
بجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنه ضرب وقتلة وللمبالغة نحو
علامة ونسابة ولتاكيد معنى الجمعية كحجارة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة
وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث لكونها فروعا للاصول فرعية
التانيث للتذكير **قوله** والالف يجيء للتانيث مقصورة وممدودة
نحو حبلى وحمراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى
بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعالى بضم الفاء وفتح العين وقد

يكون مشتركة

يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها قد يكون للتانيث
كسلمى وذكرى ودعوى وقد يكون للالحاق كارطى وعزمى وعلامة كونها
للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء وورودها غير منصرف في الاستعمال
واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث تكلها سامة **قوله** وعلى ضربين
اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي
ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان
الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاقتضى معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو
جاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس
جوازا متسعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز
في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل لما ابعد عن الفعل
ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا محالة وتستحسن ذكر في غير الحقيقي نحو

قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لا ينزاد اذا كان جائزا بغير الفصل من غير
قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين
لان البهايم لا تتميز اعيانها بل يجمعها صوت متحد ولا يقصد تانيثها وتذكيرها فاذا
الفصل فاشبه التانيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند **قوله**
واللفظي على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة
والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان له احد الالفاظ قدر فيه التاء نحو ارض و
نعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها
ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ من العرب ولا قياس
عليه ثم الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فانه يظهر بشيئين بالاسناد الى
المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا
اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانه

لا يظهر الا بالاسناد

لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع
منزلة تاء التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديمة ووريئة
حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عرس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا
يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث
فرع على التذكير والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما
كان تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو
فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا
جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد لجمع
المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة ولهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال
نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي
وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير

كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو
ونون بخلاف التكسير فانه قد استؤنفت له صيغة **قوله** هذا اذا كان
الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضمير فلا يسوغ الا الحاق
العلامة نحو الشمس طلعت فيجب ان تلحق العلامة لئلا يعرف اسناده الى ضميرها او الى اسم اخر
يجيء بعد نحو طلع الشمس شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك
الشمس طالع ووجه الامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه و
تثنيته وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هنا كذلك وهذا واقع
موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت
والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى الضمير المستكن وكذا ان تسند الى الضمير البارز نحو
نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع
في جمع الكثرة

الكسرة

قوله لان بنيته ما ذاك وحسن خلقت وهذا الجمع خلون انكسرت
والناس والانام والرهط تذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من
لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة
ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة والا لما اجتمعا معا في قوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل من الهمزة كما في
الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس
اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط
والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط و
لو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه
قد يذكر ويؤنث بدليل الايتين اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس
لمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه والا لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري
اذ لو كان كذلك

قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به قومك

والقوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا
نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث
لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط
يذكر ويؤنث وان صغرت لم تدخل الهاء اعتبارا للمعنى وانما تلحق التانيث فعله
ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم لها هذا
ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الباقي
والفرق والجوهري لم يفرق **قوله** ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده
التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث
اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو

ولهمنا امر آخر وهو
ان لفظ الشيء يقع على كل مذكر
ومؤنث ثم انه لا يستعمل الا
مذكرا فلو لا ان المذكر اصل
لوقع التغليب للفرع عن
القياس

أعجاز

اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان لهو احدا
سابقا فاشبه الجموع وفي كل اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون
الا مذكر من لفظ لا القياس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شياه مثلا واردت الواحد
المذكر فقد التبس الواحد بالجمع لان الجمع شياه ايضا قال يونس اذا اراد واذكره
قالوا هذا شاة ذكر وهذه جماعة ذكر **قوله** وتانيث العدد من الثلثة
من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا اقدمت في الاعتبار
على النسوة نظرا الى الافراد وقد استحقا التذكير فانث العدد ثم لما انتهى الا
الى اعتبار النسوة واستحقت الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع
اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء بعد الثلثة الى العشرة واما الواحد
والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان

واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون الثاني
لان الاسمين اعني العشرة مع ما ينيف عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات
علامة التانيث فيهما لاجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة
لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة
وفي المذكر تسقط من عشرة كيلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع
ايضا وثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة
امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر
وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس وشين العشرة تسكنها
اهل الحجاز وتكسرها بنو تميم واما ما يلحق باخرها الواو والنون من الاعداد
نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء عشرون رجلا وعشرون

والجارية عشرة فان الاسم الاول تانيث المؤنث
وتذكير المذكر والثاني اسقاطها علامة التانيث
واثباتها علامة المذكر التذكير واسقاطها التاء من
العشرة يلزم اجتماع علامتي التانيث واثباتها من
العشرة اجتماع علامتي تذكير على كلا التقديرين يلزم
المحذور

امراة

امراة **قوله** والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى
العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر
فالاسم الاول معرب اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني
عشر ومررت باثني عشر اعني عشرة وذلك لانهم جعلوا الثاني
اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز
الجمع بينهما وكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثناك عشر كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون
لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا **قوله**

الفصل الثالث

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها وهي خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة
ويكون بالتكرير وفايدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة

التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان يقرب منه زيد وقوله
تعالى فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرائيل عليه السلام فاذا قلت
في مررت بزيد وقوله مررت بزيد نفسه ازالت التجوز الذي في قوله تعالى فنادته انه مخصوص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يستعمل في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا
لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك
فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا
قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء
في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف

يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اجمعا

في غير التكرير فائدة وان كان تكريرا معنى الا انه ليس بتكرير لفظا ثم ان لفظ النفس
ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل
اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى في صدر الكتاب
انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون
في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك
ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه
تصحيف وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل
واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لان كلهم افاد ذكر الاحاطة بالجنس و
انه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري
اسجدوا في وقت واحد ام في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل

قوله علی انهم یجدوا عن آخرهم و مثلثه واحد ملک اذ کر ابو العباس
والصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما
يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل
عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في
الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين في اسم الرجل
وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على التعظيم سبحانه وتعالى او
لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما
ان تكون بحال الموصوف او بحال شيء هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل
واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو
وهو من سببه والغرض من السبب ان يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت

برجل

برجل قايم وامراة فاعلة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد
الى الموصوف وكذلك مررت برجل قايم ابوه فترفع الاب بالاسم الفاعل وهو صفة
للذي قبله لان الفاعل من سببه بمرتبته وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعله نفسه
فلو قلت مررت برجل قايم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من اسباب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو رجل
طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزيا كالفهم والكرم والعاقل والفرق بين هذا
وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان
من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما التحلية فهو
على ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم
يكن بالعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم و
الحلم والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه

والرابع النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا نحو هاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول
مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل بصري غلامه فترفع به الفاعل لانه لما
صار وصفا بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع
وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما يوصف باسماء الاجناس
بتوسط ذو نحو مررت برجل ذي مال فانهم اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس لم يتيا
لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار لما جنبوا عنه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف
باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس
فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف

بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار
لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى تقول امراة متحلية او متزينة واما الذات
باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما
يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز
اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بزيد ذي المال لانه يكون في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة
لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم
ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
سلف في صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحقها التاء ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت
بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما

قوله

في التثنية والجمع فكمسلمان والمسلمون وكل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والا
عراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى
نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث
والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة
واحدة وهكذا احكم التعريف والتنكير لان الشيء كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان
الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما
موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفا هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب بعمل العامل
عليهما جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف

والتعريف

واما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتنكير دون ما سواهما
فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين
ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوهم وذكر ان الصفة هي فعل لسببه لم تكن
هي موصوفة فيجوز ان لا تطابق في تذكير او تانيث وافراد او جمع اذ لا يمتنع ان
يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا
ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة صفة
كانت من فعل الموصوف فاذا الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا
قيل رجل كريم ابوه كان تكريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بل
اضحى له صميمي وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا نزل الصفة
بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب كما ذكرنا قوله والبدل على اربعة اوجه

المقصود من البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام
والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بجار آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء
ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل تنزل منزلة المبدل منه ويترك المبدل
منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك
فوق بعض فلهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله وقولهم انه في حكم
تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين
لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه
رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان يقول زيدا رأيت
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك هذا

قوله تع

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت
زيدا رأسه اذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه
والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه نحو قولك
لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل
حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان
اتبعته المقصود ولا ياتي الفصيح بمثله في الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت
برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتأخرين
وهو ان البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او
لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل منه تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من
الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا
يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى

التمييز فلكونه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام
ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط
ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل ان تبدل اي لكل
ناصية كاذبة في النوعين شئت من الاخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تع بالناصية
الا انه يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة وتفصيلا تبيينا وايضاحا ليختص

قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد
للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول
جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن تسمى بزيد
هو الذي تكنى بابي عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة في الغالب
لوجود معنى في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه

والصفة

والصفة لا يدل اذ لو ذكر افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني طويل ولم يقدر جريه عليه
لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفته الطول على الجملة وان العطف والمعطوف لم
يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان ثم احدهما عند السامع اعرف
من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص
والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كا
كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود
الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان وهو
صح ذلك قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا او لا لكان التارك داخلا عليه
في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكرناه في باب الاضافة
قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الجمع المطلق اعلم ان الواو
الواو في

والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف عليه في حكم واحد إلا أنها
بعد الاشتراك يجيء في هذا المعنى تفترق قالوا الواو للجمع المطلق وهي الأصل في الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف أخواتها فإنها تدل مع الاشتراك
على معنى آخر فتكون هي أصلا والدلائل على أنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي إلى الشافعي رحمه الله
رحمة واسعة من أن الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فإنه أرفع
شأنا وأعلى كعبا في علم العربية من أن يخفى عليه مثل هذا وأما الفاء وثم فإنهما يفيدان
الترتيب إلا أن الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم نحو
ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاء زيد ثم عمرو بعد سنة وقوله تعالى وكم من
قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
فمتأول بأنه لما أهلكها حكم بأن البأس قد جاءها وثبات الاهتداء

ودوامه

ودوامه وأما حتى فهو موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره
قوله المصنف هاهنا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء وتجيء على ثلاثة أوجه أحدها الشك نحو ضربت زيدا
أو عمرا إذا أردت أن تخبر بضرب زيد فاعترضك شك جوزت له أن يكون ضربت عمرا فأتيت
بأو فقد ثبت أنك ضربت واحدا منهما وقد يجيء في الاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو يدل
على أنك تستفهم المخاطب عن أحدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا أو عمرا فقد أمرته بضرب
أحدهما لا بعينه ولا يجوز أن يضربهما فليس هو ذكر شك وإنما هو تخيير فلم يكن هاهنا
شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين
والفرق بين هذا وبين التخيير أنه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما لو جالس أحدهما
بخلاف التخيير فإن الامتثال لا يكون إلا بالإقدام على أحدهما ولإما بمنزلة أو في هذه المعاني
نحو جاءني إما زيد وإما عمرو واضرب إما زيدا وإما عمرا وجالس إما الحسن وإما ابن
سيرين والجمهور على أنها أيضا من جملة حروف العطف والشيخ أبو علي يبعد عنها لوقوعها

قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقتفاه المصنف حيث لم يحكى بذكرها وجعل
حروف العطف تسعة **قوله** وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجئ على ضربين
احدهما ان تكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى
ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمروا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين
فهو متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما لان يكون معادلة لهمزة الاستفهام
وقرينة لها حتى تكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما
عندك فتطلبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع
ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان زيد عنده او عمرو ان كان عنده عمرو والجواب مع
او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فهو قولك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك لما استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا
السؤال فاضربت عنه فاستانفت سؤال الآخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك

وذكر ان تقول ازيد عندك ام عمرو فقد عرفت احدهما بغير عينه عندك فتجري مجرى ايهما عندك

عمرو

١٥٩

عمرو فان ام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة ولابد معها من اعادة الخبر فهذا يفرق بين
المتصلة والمنقطعة واما الثاني فكقولك لكذا انها لابل ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد وظننته ابلا
فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيئا
آخر فاضربت عن الاخبار واخذت في السوال عن كونه شاة فقلت ام شاء اي بل
اهي شاء **قوله** ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك
في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد
لا عمرو فتدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا المجيء الا بعد الاثبات لا تقول
ما جاءني زيد لا عمرو فتدل على ... المجيء واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء
بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمروا كنت قاصدا للاخبار
بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت زيدا عنه الى عمرو وقالوا
بل نقيض لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو

دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني
زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته
لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا
لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي
معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا
في عطف المفرد على المفرد والثاني عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك بها
في الايجاب ايضا نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور
في المتن

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مبدا ان
على بلفظه معان انما جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اثقل لانه يحتاج في النطق به الى تحريك عضوين

واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه
من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة فاعلا واخرى مفعولا
بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحلق ويعلو كما
لطريق التوافق والتشاكل او نقول ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا واحدا او يكون المفعول واحدا فصاعدا الى التسعة واختص الاقل
بالاثقل والاكثر بالاخف انتهى لينتج التوازي والتعادل **قوله** والملحق
بالفاعل حسنة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا الاعلية خلافا
لابن فضال لنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه به
والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا
ان الفعل ايتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية مقدمة
على الاسمية فيكون الفاعل متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب

فروع

ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب

ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقديم الاثنين

على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها

قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق

اي اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون

مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لم تفعل زيدا على

الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز و

المستثنى المنصوب بالمفعول لجنسهن فضلة في الكلام مثله والحال شبه خاص بالظروف

لكونها مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف قوله

والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية اما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايد

يكم الى التهلكة غير اصلي لانه مجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا

غلام زيد

معنى

اما المعنى الاول اما تعالى اذا كان البه بمعنى النفس

اما اذا كانت في معناها الحقيقي فالتقدير لا تلقوا

بايديكم انفسكم الى التهلكة

ايديكم

على اصل الثاني ويليه وكذا كسر المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول

على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ لتبس فيه فاعلية

والمفعولية بعد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم واصله لان وضع الا

عراب على انه مميز للمعاني المختلفة ومحل تواردهذه المعاني هو الاسم دون الفعل

والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الا

عراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي

سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد بيان الاعراب صريح وغير

صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف

العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع

وبهذا اسمي ضمير المرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه

كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة

الا ان هذه الضماير

ومسّت الحاجة فيهما الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب
او مجرور ولم يكن اعرابها لفظيا اوجبت مقاربتها صيغة لكل واحد من هذه الا
حوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوعا من اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف
العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي
على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل
بالاتصال وحينئذ هو التعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان المضمر
المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا
وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب

اي ضرب هو

اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في
اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون
الغائب المؤنث فهذه الافعال الاربعة اسندت الى ما استكن فيهن من انا ونحن و
انت او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في
فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر
والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز
اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي الصفة جارية على زيد لكونها
خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو
هند زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور
فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه كجزء الفعل يدل عليه

لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لجعلهما فضلة
يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به
وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له
البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز
في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا او زيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله والفاظ
المنفصل والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف
عليه بالالف تارة وبالهاء تارة اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني ... واما نحن فهو جمع انا
على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء في الخلفة والخاص وكذا قيل للتثنية
نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظ انا لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غايب او مخاطب الا يرى انك اذا قلت فعلت

في قولك

في قولك نحن فعلنا فعلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا
فعلنا فلهذا استعملت للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني على الضم لانه يدل على
معنيين فقوي ومثله قط وقبل وبعد واما انت فهو ضمير الخطاب والاسم بالاتفاق بينهم
ان عندي والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا
يجتمع ساكنان وقالوا انت وانت ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا للاول من
الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لحركتها اذ لو سكنت لكانت غنة عند
حركت مخرج الخيشوم واذا خففت واثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للمخاطب فقالوا انت ولو
فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء عن المتكلم وسوي بين الفساد وان اختص
الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تعديها لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح ضرب من الكبر
للخفة ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس انتا انتوا
لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا ولانهم لو قالوا انتا انتوا لزمهم ان يقولوا ضربتوا ضربتوا
وكان يؤدي الى اجتماع المعتلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل ...

بل بل مراجعتنا في الضرورة والاختيار وفي جوبة اتلزمكموها فقصر نحو هو وانما حذفوا
الواو تخفيفا حين امنوا الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس
لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث
لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي ابلغا ولانهم جعلوا حركة ما
قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مفتوحا غير نحو زيدان فجعلوا ههنا لكل حركة ما قبل الميم الشفوية
من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا في الجمع حملا على مثال المظهر وقالوا في جمع المؤنث
هن وانتن ولم يجمعوا هما بالالف والتاء ايضا للفرق بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا
النون لانها علم الجمع في ضربن ويضربن وشددت لان الاصل هم وانتم فقلبت الميم نونا وادغمت
واما المنفصل المنصوب فهو اياي عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة
على احوال المرجوع اليه ولا محل لها كاللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة
المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلم يختص الا بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه واياالشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فما كان المرفوع منها فهو التاء
في ضربت وهي مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطبة المؤنث وقد التزموا في المتكلم ما هو اقوى الحركات
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث وانما فتحت كما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا

في المنفصل

في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرناه في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن
ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان
الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين
المستكن والبارز اذ لو قالوا ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز في ضربت لم يستووا
بين المذكر والمؤنث في الغائب اذ امكنهم الفرق ههنا بالحاق التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هناك لانه
قد دخلت هناك التاء الخطاب فزيادة تاء ثانية يفضي الى اجتماع تاءين وهو مستبشع جدا في ضربتما
وفي الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احدى النونين هناك بدل من الميم في الواحد
فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن
في زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت
تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز بعض الاحوال بالزوائد التي في اوايلها وتقول في الغائبين
والغائبتين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركته
الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا الف التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن
كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين الماضي والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء

على الضمير المؤنث لان التاء فيه او له علامة للخطاب تمتنع من زيادة تاء اخرى فجي بالياء
لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في التثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في
الماضي ضربتما وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب بسواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان
حرف المضارعة اوله يغني عن ابرازه عن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال
نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو الكاف
في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم **قوله**
الا ان ياء المتكلم في المنصوب لها نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يعمل بنون قبلها نحو
ضربني فهو بني صيانة للفعل من اخي الجر اعني الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر
ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف
مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو اني ولكني ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر
واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمل نحو غلامي وفي ولي لان الاسم والحرف لم يجب صونهما عن
الكسر الا من وعن وقط وقد لانها لما كانت مبنية على السكون او ليحافظ عند الياء ثم معها العادة
على السكون نحو مني **قوله** والكسر فيه الا ان تزيله ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع والفا اسكن آخر الفعل مع ضمير
الواحد والنون له

الفاعل

١٦٥

الفاعل لما سبقت اليه الاشارة تمنى التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا ولم يقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا في
ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المفعول ليس كالجزء من
الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا **قوله** وهو خاتمة الكتاب وكما
يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما بين
ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الا
عماق خاوي المخترق اي ورب مهمه مسودة الجوانب خالي الطريق والكوفيون
على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة بعدها لكثرة
الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمائم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع ذات رضاع
ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها اي اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم
وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي
صعد واصباب اي بل رب بلد والاصباب جمع صب وهي ههنا بمعنى الخفض وهي ضد الصعود **قوله** ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم

اعراب ح

ان خيرا فخير ذكر سيبويه في هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان
خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على المعنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار
في الاول كان مع اسمها الا لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء
عليه لاقتضائه في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان
المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر المبتدا المحذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه
في الاول وهو كان خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو
مع اسمه وكثرة الحذف
في الثاني وهو كان و ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير
الجار والمجرور صح
ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والوجه الرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني
وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث **قوله** وهذه السماعية لا يقضى الا مع
شيء آخر العامل السماعية اذا اضمر فلابد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما يرى في اضمار
ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من
الحروف وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ
نحو قولك
قوله والقياسية لا يقضى الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث كان عليه دليل من الحال او المقال فالاول
اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه

وقد رايت

وقد رايت من يتهيأ للسفر مكة تريد مكة فاضمرته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا وافقلت الهلال والله باضمار ابصروا وقوله في المتن
للمنتهي وللمستهلين معناه لاجل المنتهي او في حقه لا ان يكون المنتهي المخاطب ولهذا المصنف
كان الضمير في تريد وابصروا على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى
بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من
الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما اخبرت عن قولهم كونوا
هذا صح هودا او نصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل
اي فعل صح فتقول زيدا باضمار فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان
جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان الجواب في من ضربت
لا زيد صح زيدا باضمار ضربت زيدا بالرفع **قوله** وقريب من هذا الاضمار
على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما
يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة
ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى وفيما نحن فيه الشريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه في الاول يعود الى ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا به ايضا اما المرفوع فنحو

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Fatih
Yeni Kayıt No.:
Eski Kayıt No.: 5038

قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج
زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره منه وليس ارتفاعه بالابتداء
لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان
واذا وهلا والا ونحوه لكن لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك
عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت
عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضمير بنفسه ممكن
فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر له اما ان يكون عين المظهر كما ذكرنا او فعلا
معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت
لانه لا ينصب المفعول به او فعلا ملازما معناه نحو زيدا
ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه
لان الاهانة للمولى من لوازم ضرب الغلام
وفي هذا الباب للاطناب فيه
مجال لكنه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر
فليس الخبر عن الذي بان
التشافي

(حاشية: اي اضمر عبد الله ضربته ... جبران)
(حاشية: نحو ضربت عبد الله ضربته)
(حاشية: معناه المظهر)
(حاشية: يقال تشاف ما في الاناء اذا اشتف به اجمع)

من عمل الامام النقي